

**تفانم أزمفة المءءونفة الأءرففة
للءول النامفة
والوسائل المسءءءة لءسوفها
"ءراسة ءطفففة"**

**ءكءور
صلاء ءامء**

مءرس الاقءصاء السفسف والقانون المالف

كلفة الءقوق – ءامعة عفن شمس

المقدمة

التعريف بالموضوع وأهميته:

تعانى الدول النامية من العديد من المشكلات الهيكلية فى اقتصادياتها الأمر الذى يدفعها إلى البحث عن الوسائل التى تمكنها من القيام بعملية التنمية الاقتصادية على النحو الذى يكفل لها ولمواطنيها العيش الكريم . ولكن تواجه الدول النامية مشكلة أخرى تتعلق بكيفية تمويل عملية التنمية فى ظل قصور موارد التمويل المحلى سواء فى الادخار أوفى الاستثمار الأمر الذى يجعلها تبحث عن التمويل الخارجى لهذه العملية سواء عن طريق الاقتراض أو الإعانات أو الاستثمارات الأجنبية.

وتعد مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من أعقد المشكلات التى تمر بها وهى تعد - فى رأينا - سبباً ونتيجة للتخلف الذى تحياه هذه الدول والذى دعم وجوده وبقاءه واستمراره سلوك الدول المتقدمة فى هذا المضمار .

والتأمل لأحوال الدول النامية يجدها تتشابه كثيراً فيما يتعلق بالمشكلات الهيكلية التى تعانى منها اقتصادياتها. فمعظم هذه الدول ظل تحت براثن الاحتلال لعدة قرون وبعد أن نالت استقلالها سعى الاستعمار جاهداً إلى نصب شبك الحيل والخديعة مستخدماً أدواته الحديثة - والمتمثلة فى الحروب الاقتصادية- لتظل هذه الدول فى تبعيتها وخضوعها لنفوذ . ولذا سهل لهذه الدول الحصول على الأموال اللازمة من الخارج عن طريق الاقتراض بل وتم تكوين مؤسسات دولية متخصصة لهذا الأمر أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لوضع الخطط لهذه الدول لجدولة وإعادة جدولة ديونها بعد أن تلتزم بالشروط التى تملئها عليها هذه المؤسسات كتخفيض قيمة العملة وتقليل الدعم وتصفية القطاع العام وهكذا... وخلال الفترة الماضية استفادت البلدان النامية من قروض خارجية معتبرة، و التى كان من المأمول أن تسمح للكثير منها بالانطلاق السريعة عن طريق تشجيع الاستثمار و رفع معدلات النمو، لكن الواقع

يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها أصبح يشكل عقبة أمام اقتصاديات تلك الدول و معوقاً حقيقياً لعملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي حتم على الباحث ضرورة التعرض لهذا الموضوع بالبحث والدراسة للتوصل إلى حلول لهذه الأزمة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في كيفية قيام الدول النامية بالحد من الاقتراض الخارجي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، وكيفية إيجاد الطرق البديلة للتمويل للتخلص من تراكم هذه المديونيات .

أهداف البحث :

ويهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- ١- إلقاء الضوء على تطورات حجم المديونية الخارجية للدول النامية.
- ٢- بحث الأسباب التي تدفع الدول النامية للاقتراض الخارجي.
- ٣- معرفة مدى خطورة الديون الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية.
- ٤- كيفية وضع الحلول الفعالة لحل أزمة الديون الخارجية .

منهجية البحث :

اتبع الباحث المنهج الإستنباطي و المنهج الإستقرائي لأن التكامل بينهما من أهم عوامل نجاح البحث العلمي، وأضاف لهما المنهج المقارن لمعرفة التجارب الدولية في هذا الصدد.

خطة البحث :

وعلى هدي ما سبق جاءت خطة البحث على النحو التالي :

- المبحث الأول : تطور حجم الديون الخارجية وقدرة الدولة على تحمل الدين.
- المبحث الثاني : أسباب تفاقم المديونية الخارجية.
- المبحث الثالث: الأدوات المستحدثة لتسوية الديون الخارجية.

المبحث الأول

تطور حجم الديون الخارجية وقدرة الدولة على تحمل الدين

ترتبط فكرة الديون الخارجية والإلتجاء إليها بنوعين من السياسات الإقتصادية التي انتشرت في الدول النامية خاصة خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي ولا زالت آثارها موجودة إلى الآن وهما^(١):

أولاً: محاولات الدول الرأسمالية المستمرة لجذب الدول النامية للنظام

الرأسمالي العالمي من خلال تدويل اقتصاديات هذه الدول وربطها بفكرة العولمة وامتصاص الفوائض النقدية - خاصة في الدول البترولية - وفرض أنماط معينة من الاستهلاك على هذه الدول.

ثانياً: سياسات الدول النامية التي سعت وبشكل ملحوظ للإلتحاق

بالنظام الرأسمالي وهجر فكرة الاشتراكية وحماية المنتجات المحلية والاستقلال الاقتصادي بزعم قدرتها على المنافسة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو.

ولاشك أن هذين النوعين من السياسات ساهم وبشكل ملحوظ في ازدياد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي للوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على فكرة تطور المديونية الخارجية للدول النامية ومعرفة هل فعلاً حجم هذه المديونية يعكس التدفقات الحقيقية من النقد الأجنبي على هذه الدول؟! وكيف أثر هذا الحجم على قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية. ولذا تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية.

(١) د.نادية رمسيس فرح : " الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٢٩.

المطلب الثاني: مؤشرات قدرة الدول النامية على تحمل الديون الخارجية.

المطلب الأول

تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية

تشير الدراسات الاقتصادية إلى ارتفاع مديونية الدول النامية الخارجية خلال الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٨٥ من ٦ مليارات دولار إلى ٩٧٠ مليار دولار^(١). وهو الأمر الذي أدى إلى :

١- نمو فلكي في أسعار الفوائد والأقساط من ٦ مليارات دولار عام ١٩٧٤ منها - ٢ مليار دولار فوائد - إلى ١٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ - منها ٧٤ مليار دولار فوائد .

٢- هذه المبالغ الفلكية أصبحت تستهلك جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات لتلك الدول بنسبة تقدر بنحو ٣٥% من قيمة الصادرات سواء السلع أو الخدمات بل وتجاوزها ١٠٠% في بعض الدول مما أضعف قدرات هذه الدول على الاستيراد .

٣- ترتب على نمو أعباء الديون " الأقساط والفوائد " - بمعدل نمو الدين نفسه إلى حدوث تناقص واضح فيما تحصل عليه فعلا تلك الدول من أموال وذلك لأن القروض الجديدة التي يتم إبرامها يذهب جزء كبير منها لسداد التزامات القرض السابق .

٤- تدهور أسعار الصرف والإحتياطي النقدي للدول النامية .

٥- تعثر الكثير من الدول في سداد ديونها مما أدى إلى فقد الثقة فيها وتشديد شروط الاقتراض .

(١) د. رمزي زكي : " التاريخ النقدي للتخلف : دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث "، عالم المعرفة، ١٩٨٧، ص ٢٤٢ وما بعدها.

ونحاول من خلال السطور التالية تتبع تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية بصفة عامة ثم تطور هذه المديونية في منطقة الشرق الأوسط ومصر وذلك على النحو التالي :

أولاً تطور حجم المديونية الخارجية بصفة عامة

تشير الإحصائيات المتاحة إلى ازدياد حجم الديون الخارجية للدول النامية عاماً بعد آخر . ويوضح الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠ : ٢٠١٣).

جدول رقم (١)

تطور المديونية الخارجية للدول النامية ٢٠٠٠ : ٢٠١٣ ^(١) بالتريليون دولار

السنة	القيمة
٢٠٠٠	١,٩٦٥
٢٠٠٥	٢,٣٣٨
٢٠٠٧	٢,٩٩٣
٢٠٠٨	٣,٢٦٢
٢٠٠٩	٣,٥٤٢
٢٠١٠	٣,٩٨٧
٢٠١١	٤,٤٣٧
٢٠١٢	٤,٨٢٩
٢٠١٣	٥,٥٠٦

وفي دراسة حديثة للبنك الدولي ارتفع صافي تدفقات الديون الخارجية على الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٥ : ٢٠١٢) من ١٢٠,٧ مليار دولار إلى ٤١١,٨ مليار دولار وبلغت مديونية أكبر

(١) The world Bank: " International Debt statistics", Washington, 2014, 2015 ,P 21.

١٠ دول نامية نحو ٣,١٣٤ تريليون وباقي الدول النامية ١,٦٩٥ وبلغ إجمالي تلك المديونية على الدول النامية ٤,٨٢ تريليون دولار^(١). ويوضح الجدول التالي قيمة الديون الخارجية على مجموعة مختارة من الدول النامية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣).

جدول رقم (٢)

تطور حجم الدين الخارجي لمجموعة مختارة من الدول النامية^(٢) القيمة بالمليار دولار

الدولة/السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اثيوبيا	٧,٣٤٦	٨,٦٠٣	١٠,٤٦٢	١٢,٥٥٦
أفغانستان	٢,٤٢٣	٢,٦٢٧	٢,٧٠٨	٢,٥٧٦
الأردن	١٧,٢١٤	١٧,٧٩٤	١٨,٨٤٦	٢٣,٣٦٩
الصين	٥٥٩,٧٧٢	٧١٠,٢٣٣	٧٥٠,٧٤٥	٨٧٤,٤٦٣
مصر	٣٦,٥٤١	٣٥,١٤٧	٣٩,٩٩٧	٤٤,٤٣٠
المغرب	٢٧,٢٤٩	٢٩,٩٠٢	٣٣,٨١٥	٣٩,٢٦١
الهند	٢٩١,٦٥٠	٣٣٦,٨٤٥	٣٩٥,٠٧١	٤٢٧,٥٦١
الجزائر	٧,٢٤٦	٦,٠٤٤	٥,٤٩٥	٥,٢٣١
تركيا	٢٩٩,١٨٣	٣٠٥,٣٨٨	٣٣٧,٠٩٥	٣٨٨,٢٤٢
المكسيك	٢٦٢,٠٢٢	٣٠٢,١٧٢	٣٧٥,٨٣٠	٤٤٣,٠١٢
الكاميرون	٣,١٩٣	٣,١١٠	٣,٧٥٠	٤,٩٢٢
الأرجنتين	١٢٠,٧٩١	١٣٢,٧٤٢	١٣٣,٠٤٢	١٣٦,٢٧١
البرازيل	٣٥٢,٣٦٣	٤٠٤,٠٤٦	٤٤٠,٥٠٦	٤٨٢,٤٦٥
السودان	٢٢,٢٣٣	٢١,١٤٦	٢١,٧٩٣	٢٢,٤١٥

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن السمة العامة للمديونية الخارجية للدول النامية هو الإزدياد المستمر في حجم وقيمة

(١) أكبر ١٠ دول نامية مقترضة : الصين، البرازيل، الهند، المكسيك، تركيا، اندونيسيا، جنوب افريقيا، كازخستان، أوكرانيا، الأرجنتين.

(٢) The world bank : " International Debt Stsitics" , 2014.

هذه المديونية. ولكن للحكم على مدى خطورة هذا الوضع من عدمه لابد من معرفة مدى نسبة هذه الديون للنتائج المحلي الإجمالي في هذه الدول وهو ما يوضحه الجدولان التاليان:

جدول رقم (٣)

النتائج المحلي الإجمالي لمجموعة مختارة من الدول النامية^(١)

القيمة بالمليار دولار

الدولة/ السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اثيوبيا	٢٩,٩٣٣	٣١,٩٥٢	٤٣,٣١٠	٤٧,٥٢٤	٥٤,٧٩٧
أفغانستان	١٥,٩٣٦	١٧,٩٣٠	٢٠,٥٣٦	٢٠,٣١٠	٢٠,٨٤١
الأردن	٢٦,٤٢٥	٢٨,٨٤٠	٣٠,٩٣٧	٣٣,٥٩٣	٣٥,٨٢٦
الصين	٦٠٣٩,٦٥٨	٧٤٩٢,٤٣٢	٨٤٦١,٦٢٣	٩٤٩٠,٦٠٢	١٠٥,١٠٣٦٠
مصر	٢١٨,٨٨٨	٢٣٦,٠٠١	٢٦٢,٨٢٤	٢٧١,٩٧٢	٢٨٦,٥٣٨
المغرب	٩٠,٧٧٠	٩٩,٢١٠	٩٥,٩٠٣	١٠٣,٩١٤	١٠٧,٠٠٤
الهند	١٧٠٨,٤٥٨	١٨٣٥,٨١٤	١٨٣١,٧٨١	١٨٦١,٨٠١	٢٠٦٦,٩٠٢
الجزائر	١٦١,٢٠٧	١٩٩,٠٧٠	٢٠٤,٣٣١	٢١٠,١٨٣	٢١٤,٠٦٣
تركيا	٧٣١,١٦٨	٧٧٤,٧٥٤	٧٨٨,٨٦٣	٨٢٣,٢٤٢	٧٩٩,٥٣٤
المكسيك	١٠٥١,١٢٨	١١٧١,١٨٧	١١٨٦,٦٥٩	١٢٦٢,٢٤٨	١٢٨٢,٧١٩
الكاميرون	٢٣,٦٢٢	٢٦,٥٨٧	٢٦,٤٧٢	٢٩,٥٦٧	٣٢,٥٤٨
الأرجنتين	٤٦٢,٨٤٣	٥٥٩,٨٤٩	٦٠٧,٧١١	٦٢٢,٠٥٧	٥٤٠,١٩٧
البرازيل	٢٢٠٩,٣٩٩	٢٦١٥,١٨٩	٢٤١٣,١٧٤	٢٣٩٢,٠٩٤	٢٣٤٦,١١٨
السودان	٦٥,٦٣٤	٦٧,٣٢٦	٦٢,٦٨٩	٦٦,٤٨٠	٧٣,٨١٥

¹ The world bank : " International Debt Stsitics" , 2015.

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي^(١)

الدولة/السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اثيوبيا	%٢٤,٥	%٢٦,٩	%٢٤,١	%٢٦,٤
أفغانستان	%١٥,٢	%١٤,٦	%١٣,١	%١٢,٦
الأردن	%٦٥,١	%٦١,٦	%٦٠,٩	%٦٩,٥
الصين	%٩,٢	%٩,٤	%٨,٨	%٩,٢
مصر	%١٦,٦	%١٤,٨	%١٥,٢	%١٦,٣
المغرب	%٣٠,٠٢	٣٠,١	%٣٥,٢	%٣٧,٧
الهند	%١٧,٠٧	%١٨,٣	%٢١,٥	%٢٢,٩
الجزائر	%٤,٥	%٣,٠٣	%٢,٦	%٢,٤
تركيا	%٤٠,٩	%٣٩,٤	%٤٢,٧	%٤٧,١
المكسيك	%٢٤,٩	%٢٥,٨	%٣١,٦	%٣٥,١
الكاميرون	%١٣,٥	%١١,٦	%١٤,١	%١٦,٦
الأرجنتين	%١,٢٦	%٢٣,٧	%٢١,٨	%٢١,٩
البرازيل	%١٥,٩	%١٥,٤	%١٨,٢	%٢٠,١
السودان	%٣٣,٨	%٣١,٤	%٣٤,٧	%٣٠,٣

ويتضح من خلال الجدول السابق أن الأردن تحتل مرتبة متقدمة فيما يتعلق بنسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نحو ٦٩.٥% وتليها تركيا بنسبة ٤٧.١% ثم المغرب بنسبة ٣٧.٧%، وبالنسبة للصين فعلى الرغم من ضخامة حجم دينها الخارجي (٨٧٤.٤ مليار دولار) إلا أنه لا يجاوز ٩.٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

(١) النسب المئوية تم احتسابها بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالجدولين السابقين

ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن نسبة الديون الخارجية في الدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو ٣٥.٦% عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت إلى ٢٣.٢% عام ٢٠١٣.^١

ووفقاً لإحدى الدراسات الاقتصادية التي تمت خلال الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٠) اتضح أن مصادر الديون الخارجية للدول النامية المنخفضة الدخل كانت على النحو التالي : البنك الدولي بنحو ١٣.٥ مليار دولار، صندوق النقد الدولي ٤.٦ مليار دولار، الحكومات الأجنبية ٨ مليار دولار، المصادر الخاصة ٢.١ مليار دولار، وأخيراً مصادر أخرى متنوعة ١١.٥ مليار دولار.^٢

ووفقاً للإحصائيات المتاحة فإن أرصدة الديون الخارجية للدول النامية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لهذه الدول في عام ٢٠١٣ كانت على النحو التالي:^٣

١- أفريقيا جنوب الصحراء	٣,٢٤%
٢- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,١٧%
٣- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤,٢٧%
٤- أوروبا وآسيا الوسطى	٩,٦٣%
٥- جنوب آسيا	٢,٢٣%
٦- شرق آسيا والمحيط الهادى	٨,١٤%

ثانياً تطور الديون الخارجية في منطقة الشرق الأوسط:

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تشير الإحصائيات المتاحة إلى تطور حجم المديونية الخارجية وارتفاعه من ١٤٣.٨ مليار دولار عام

^١ The world bank : " International Debt Statistics" , 201٥, P.21.

^٢ انظر :

Tim Jones : " The state of debt : putting an end to 30 years of crisis " , Jubilee Debt Campaign , London , May 2012 , P. 26.

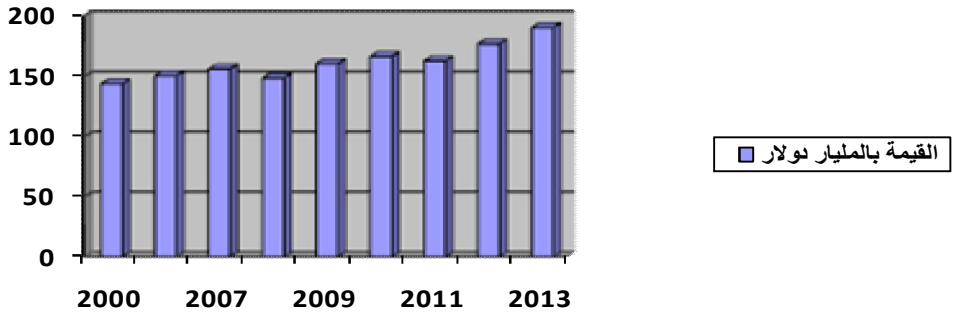
^٣ البنك الدولي : مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٤.

٢٠٠٠ إلى نحو ١٩٠.٦ مليار دولار عام ٢٠١٣ ويوضح ذلك الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول رقم (٥)

تطور المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط^(١) القيمة بالمليار دولار

السنة	النسبة
٢٠٠٠	١٤٣,٨
٢٠٠٥	٦,١٥٠
٢٠٠٧	١٥٦,٢
٢٠٠٨	١٤٨,٧
٢٠٠٩	١٦٠,٥
٢٠١٠	١٦٦,٦
٢٠١١	١٦٢,٩
٢٠١٢	١٧٧,١
٢٠١٣	١٩٠,٦



(¹) The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 , 2015 , P.25

والرسم البياني تم إعداده بواسطة الباحث من واقع البيانات الواردة بالجدول.

وتشير الإحصائيات المتاحة إلى انخفاض حجم الديون الخارجية في منطقة الشرق الأوسط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩.٤% عام ٢٠٠٠ إلى ١٧.٣% عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٦.٤% عام ٢٠١٣.

ثالثاً تطور الديون الخارجية في جمهورية مصر العربية

وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فإنه ووفقاً للبيانات الواردة بالجدول السابقة بلغ حجم الدين الخارجي نحو ٤٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٣ وبنسبة بلغت ١٦.٣% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لبيانات وزارة المالية المصرية بلغ حجم الدين الخارجي عام ٢٠١٤ نحو ٤٦.٠٦ مليار دولار وبنسبة بلغت نحو ١٦.٥% وهذا يعني أن معدلات ونسب تلك الديون مطمئنة ولا توجد مشاكل في السداد . ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع هذه النسبة هي أن مصر انتهجت سياسة التوسع في القروض الداخلية نظير تقليل الاعتماد على القروض الخارجية مما أدى إلى تقاوم حجم الدين المحلي الداخلي لنحو تريليون وثلاثمائة مليار جنيه.

ويوضح الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٢ : ٢٠١٤).

¹ The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 , 2015 .

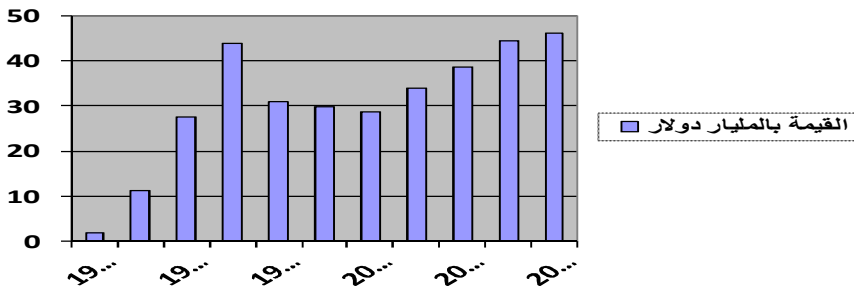
^٢ وزارة المالية المصرية : " الدين الحكومي وهيكل المديونية" ، يناير ٢٠١٥ .

جدول رقم (٦)

تطور حجم المديونية الخارجية لجمهورية مصر العربية (١٩٧٢ : ٢٠١٤)
القيمة بالمليار دولار^١

السنوات	الديون الخارجية
1972	1,9
1977	11,3
1982	27,06
1987	43,8
1992	30,9
1997	29,9
2002	28,6
2007	34,009
2012	38,6
2013	4.44
2014	46.06

ويوضح الشكل البياني التالي حجم التطور الذي لحق بالدين الخارجي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٢ - ٢٠١٤)^٢



(١) د.نشوى مصطفى محمد، أ.شروق علي الشهري : "أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية"، منشورات جامعة الملك سعود، ٢٠١٤، ص ١١، وبالنسبة لبيانات عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ تم الحصول عليها من بيانات وزارة المالية المصرية المرجع السابق.

(٢) تم إعداده من قبل الباحث من واقع البيانات الواردة بالجدول السابق.

ويتضح من الشكل البياني أن حجم الدين الخارجي المصري قد تضاعف خلال الفترة محل البحث حيث بدأ بنحو ١.٩ مليار دولار عام ١٩٧٢ وواصل قفزاته وارتفاعاته إلى أن وصل إلى نحو ٤٣.٨ مليار دولار عام ١٩٨٧ ثم عاود الإنخفاض عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٣٠.٩ مليار دولار نتيجة إسقاط معظم ديون مصر الخارجية في نادي باريس بعد مشاركتها في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ثم وصل ارتفاعه مرة أخرى منذ ٢٠٠٧ إلى أن وصل إلى نحو ٤٦.٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ ثم ارتفع إلى ٤٨.٦ مليار دولار بنهاية العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.^١

ووفقاً للإحصائيات الصادرة من البنك المركزي المصري فإن نسبة ٢٤.٦% من الدين الخارجي المصري مستحقة لخمس دول أعضاء في نادي باريس هي ألمانيا ٧%، اليابان ٥.٧%، الولايات المتحدة ٥.٤%، فرنسا ٤%، المملكة المتحدة ٢.٥%. وبالنسبة للمستحق للدول العربية فيمثل نحو ٢٧.٧% من إجمالي الديون الخارجية ويأتي على رأسها السعودية بنسبة ٨.٦%، الكويت ٧.٥%، الإمارات ٥.٨%.^٢

وتشير إحصائيات هيكل المديونية الخارجية حسب آجال الاستحقاق إلى أن الديون طويلة الأجل تشكل نحو ٧٣.٥% من إجمالي المديونية، الديون متوسطة الأجل تشكل نحو ١٩.١% وأخيراً الديون قصيرة الأجل شكلت نحو ٧.٤%.^٣

(١) هناك عدة عوامل أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية بنهاية يونيو ٢٠١٥ منها زيادة ودائع دول الخليج إلى ٦ مليار دولار بالإضافة إلى تسهيلات موردين من دول أخرى بلغت نحو مليار دولار وإصدار سند دولاري بقيمة ١.٥ مليار دولار. انظر وزارة المالية : " الدين الحكومي وهيكل المديونية "، موقع وزارة المالية المصرية على الرابط التالي :

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/GovernmentalDebt.aspx>

(١) البنك المركزي المصري : " المجلة الإقتصادية "، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثالث، قطاع البحوث الإقتصادية، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٥.

المبحث الثاني

مؤشرات قدرة الدول النامية على تحمل الدين الخارجي

وفقاً لما يقرره صندوق النقد الدولي فإن اللجوء إلى الإستدانة يعد نتيجة طبيعية للنشاط الإقتصادي. حيث تحقق بعض الكيانات الاقتصادية فائضاً عن احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية الجارية، بينما تواجه كيانات أخرى نقصاً وجزاً في مواردها ومن خلال إنشاء آلية الديون، تصبح كتلة المجموعتين من الكيانات أكثر قدرة على تحقيق رغباتها في الاستهلاك والانتاج، مما يشجع عملية النمو الاقتصادي^(١).

وعملية الديون الخارجية قائمة على فكرة قيام الدول المدينة بالوفاء بالشروط المتفق عليها في بنود عقد الدين كتلك المتعلقة بالأقساط والفوائد المستحقة وكيفية السداد وفترات السماح واستخدامات القرض..... وهكذا... ولكن إذا لم يكن لدى الدولة المدينة السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها الخارجية أو لم يكن لديها أصول كافية يمكن الرجوع إليها عند الحاجة فهنا تثار المشكلات.

ولتفادي حدوث تلك المشكلات فإن هناك عدة مؤشرات متفق عليها دولياً تم وضعها من قبل مؤسسات التمويل الدولية - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي - لقياس قدرة الدولة على السداد. وقبل الدخول في تفاصيل تلك المؤشرات نود أن نتحدث عن موضوع يرتبط بتلك المؤشرات وهو طاقة الدولة على خدمة الديون الخارجية.

ويقصد بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير العملة

الصعبة اللازمة لتسديد أعباء ديونه الخارجية، والمتمثلة في أقساط الديون والفائدة المتفق عليها، دون التأثير في القطاعات الأخرى في

(١) " إحصاءات الدين الخارجي : مرشد لمعديها ومستخدميها "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٤، ص ١٦٥.

الاقتصاد القومي والمتمثلة في الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين القصير والطويل^١.

ولمعرفة طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية لابد أن نميز بين الأجل القصير والأجل الطويل.

أ- طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير:

ترتبط طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير بمشكلة السيولة الدولية، أي بمدى ملاءمة وكفاية وسائل الدفع والاحتياجات الدولية في مواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير. ويمكن تقسيم العوامل المحددة للسيولة الدولية في الأجل القصير إلى:

١ - عوامل ذات طبيعة متقلبة

وسميت بهذا الاسم لأنها تتعرض دائماً لتقلبات مختلفة فتارة تزيد حصيلتها وتارة أخرى تنخفض. وتتمثل هذه العوامل في حصيلة الصادرات والتي عادة ما تتحكم فيها عوامل خارجية مثل درجة مرونة الطلب والتقلبات السعرية وحالة الأسواق والكوارث الطبيعية والأزمات.

٢ - عوامل ذات طبيعة تعويضية

ويقصد بها تلك المصادر من النقد الأجنبي التي يمكن للاقتصاد القومي اللجوء إليها في الأجل القصير لدعم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، حينما يحدث عجز طارئ في حصيلة الدولة من العملة الصعبة، وبشرط أن ترد الدولة ما حصلت عليه من العملات الأجنبية من تلك المصادر حالما تنتهي الظروف الطارئة المسببة للجوء إلى هذه المصادر. ومن أمثلتها استخدام الدولة لحقوق السحب المختلفة من صندوق النقد الدولي.

(١) د. فضيلة جنوحات حريتي: " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة"، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٥٢.

٣ - عوامل ذات طبيعة جامدة

و تتمثل هذه العوامل في مجموعة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة

وهي عبارة عن الواردات الضرورية التي لاتقبل للضغط، وكذلك مدفوعات خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها . ويمكن معرفة هذا النوع من الواردات بدراسة هيكل الواردات السلعية للاقتصاد القومي . ومن أمثلتها:

السلع الغذائية الضرورية، قطع الغيار اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد للطاقت الإنتاجية القائمة، السلع الوسيطة كالمواد الخام ومصادر الطاقة اللازمة لتشغيل قطاعات الإنتاج، المعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

ب- طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل:

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها وبطبيعة عملية التنمية الاقتصادية، بحيث تتمكن من رفع معدلات نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعباءها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية.

ولذا يجب توافر حد أدنى من مستوى رأس المال يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال بحيث إذا أنه ما انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية ونفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية .ويتوقف تحقيق المستوى الحرج لرصيد رأس المال على تحقيق مستوى معين من الاستثمار يمكنها من خدمة الديون الخارجية^(١).

(١) د.فضيلة جنوحات : الرسالة سابق الإشارة إليها، ص ٥٣ : ٥٥.

وبعد استعراض فكرة طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية نستعرض الآن المؤشرات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لقياس مدى الملاءة والسيولة المتوفرة لدى الدولة والتي تمكنها من سداد أعباء ديونها الخارجية. ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مجموعتين رئيسيتين هما^١ :

أولاً المؤشرات القائمة على الأرصدة.

ثانياً المؤشرات القائمة على التدفقات.

أولاً المؤشرات القائمة على الأرصدة :

وتعتمد هذه المؤشرات على إجمالي قيمة الدين ونسبته إلى الأرصدة المتاحة في الدولة مثل :

١- نسبة الدين إلى الصادرات: ويقصد بها نسبة مجموع الدين القائم في نهاية العام إلى صادرات الدولة من السلع والخدمات في هذا العام. فاستمرار ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات بمرور الوقت، عند سعر فائدة معين، يُعني ضمناً أن مجموع الدين ينمو بمعدل أسرع من المصدر الأساسي للدخل الخارجي لتلك الدولة. مما يدل على أن البلد ربما يواجه مشكلات في الوفاء مستقبلاً بالتزاماته الخارجية.

٢- نسبة الدين الإيرادات: ويقصد بها نسبة مجموع الدين الخارجي القائم في نهاية السنة إلى الإيرادات العامة للدولة. ويمكن استخدام هذه النسبة كمقياس لإمكانية استمرار الدين في البلدان ذات الاقتصاد المفتوح نسبياً والتي تواجه عبء دين خارجي ثقيل على المالية العامة للدولة. وتعد قدرة الحكومة على تعبئة وتحصيل الإيرادات دليل على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

(٢) "إحصاءات الدين الخارجي"، المرجع السابق ١٦٧:١٦٦.

٣- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد بها نسبة مجموع الدين الخارجي القائم في نهاية السنة إلى إجمالي الناتج المحلي للدولة في هذه السنة. وباستخدام هذه النسبة قد تعطي إشارة إلى إمكانية خدمة الدين الخارجي بتحويل موارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج سلع التصدير. بل إن البلد قد يواجه ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات ولكن مع انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج إذا كانت السلع القابلة للتصدير تمثل نسبة صغيرة جداً من إجمالي الناتج المحلي. غير أن هذه النسبة عرضة لخطر المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي أو في حالة تقييمه بأقل من الواقع، إذ أن ذلك الأمر يمكن أن يشوه كثيراً من قيمة الناتج المحلي الحقيقي. ولا بد أن نضع في الحسبان أيضاً درجة النمو الاقتصادي الذي تحققه الدولة ومقدار التمويل الذي تحصل عليه وما إذا كان بشروط ميسرة أم غير ذلك.

ثانياً المؤشرات القائمة على التدفقات:

تعد أعباء الدين الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها معرفة الموارد التي سيتم تخصيصها من قبل الدولة المدينة لخدمة أعباء الدين الخارجي ومدى العبء الذي سيمثله ذلك الأمر نتيجة أنه اقتطاع لجزء من موارد الدولة كان من الممكن استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية. وعند المقارنة بين خدمة الدين وقدرة الدولة على السداد يمكن التنبؤ بالمشكلات التي يمكن أن تحدث ومن ثم العمل على منع وقوعها. وتعتمد هذه العملية على مؤشرين رئيسيين هما :

١- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات : ويقصد بها نسبة خدمة أعباء الدين الخارجي من فوائد وأقساط إلى قيمة الصادرات . ومن خلال هذا المؤشر يمكن معرفة مقدار ما ستستخدمه الدولة من حصيلة صادراتها لسداد أعباء الدين، وأيضاً معرفة مدى تأثر خدمة الدين من تقلب حصيلة الصادرات.

٢- **نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات** : وهي تقيس نسبة عبء خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات العامة. وتوضح هذه النسبة إلى أي مدى تؤدي خدمة الدين إلى إعاقة البلدان المدينة في استخدام مواردها المالية.

وفي النهاية نخلص إلى أن السمة العامة للديون الخارجية للدول النامية هي التزايد المستمر في قيمتها . الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي أدت إلى إزدياد قيمة هذه القروض على الرغم من أن الوضع في معظم الدول النامية لا يزال مخيباً للآمال ولطموحات وتطلعات شعوب هذه الدول؟! وماهي المجالات التي وجهت إليها هذه القروض؟! وهل فعلاً هذه الأرقام الضخمة تعكس التدفقات الحقيقية لهذه المبالغ للدول النامية؟! وأخيراً هل تستطيع الدول النامية تحمل الديون الخارجية في ضوء المؤشرات السابقة؟! وللإجابة عن هذه التساؤلات آثرنا أن نفردها لها مبحثاً مستقلاً.

المبحث الثاني

أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية

تضافرت العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى استمرار أزمة الديون الخارجية للدول النامية . وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى أسباب خارجية لادخل للدول النامية فيها، وأسباب داخلية تعكس المشكلات الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول. ولاستعراض هذا الأمر تم تقسيمه على النحو التالي :

المبحث الأول : الأسباب الخارجية لتفاقم أزمة المديونية.

المبحث الثاني : الأسباب الداخلية لتفاقم أزمة المديونية.

المطلب الأول

الأسباب الخارجية لتفاقم مديونية الدول النامية

١- زيادة حجم الواردات :

يعد فتح الاستيراد في الدول النامية على مصراعيه وخاصة بعد تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية، حيث تمتاز السلع الأجنبية بالجودة وقلة

السعر مقارنة بالمنتجات المحلية البديلة - إن وجدت - والتي عادة ما تكون أقل جودة وأعلى سعرا .

ولا ننسى في هذا الصدد ما تقوم به الدول المتقدمة والمنظمات الإقتصادية العالمية الداعمة لها وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية والتي نادى وتتحدى بفكرة حرية التجارة وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات بين كافة دول العالم متجاهلة ما تمر به الدول النامية من أزمات اقتصادية طاحنة تجعل تلك المنافسة معروف نتائجها مقدماً . فضلاً عن الأدوات الحديثة التي بدأت تستخدمها الدول المتقدمة لحماية منتجاتها وأسواقها من السلع الواردة من الدول النامية .

ويوضح الجدول الآتي تطور حجم الصادرات والواردات وتطور حجم المديونية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٧٢ : ٢٠١٢)

جدول رقم (٧)

تطور حجم الصادرات والواردات وتطور حجم المديونية في مصر^١

(القيمة بالمليون دولار)

السنوات	الديون الخارجية	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1972	1,925,935,00	898,840,000	825,194,000	-73,646,000
1977	11,399,508,0	4,815,440,00	1,708,390,00	-3,107,050,0
1982	27,063,116,0	9,078,000,00	3,120,000,00	-5,958,000,0
1987	43,858,177,0	16,225,000,0	4,351,000,0	-11,874,000,
1992	30,935,249,0	8,325,000,00	3,063,000,0	-5,262,000,0
1997	29,928,840,0	13,211,000,0	3,921,000,0	-9,290,000,0
2002	28,686,800,0	12,769,844,225	5,545,895,677	-7,223,948,548
2007	34,009,694,0	37,100,000,0	19,224,000,	-17,876,000,0
2012	38,619,559,0	69,813,060,0	29,397,012,	-40,416,048,0

ووفقاً للإحصائيات المتاحة فقد بلغ حجم الواردات في عام ٢٠١٣ نحو ٥٧.٦٨٢ مليار جنيه بينما حجم الصادرات لم يتعد ٢٦.٩٨٨ مليار

(١) د.نشوى مصطفى محمد، أ.شروق علي الشهري : "أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية"، منشورات جامعة الملك سعود، ٢٠١٤، ص

جنيه وبلغ العجز في الميزان التجاري نحو ٣٠.٦٩٤ مليار جنية، وبحلول عام ٢٠١٤ بلغ حجم الواردات ٥٩.٩٢١ مليار جنيه، وبلغ حجم الصادرات نحو ٢٦.١١٩ مليار جنيه ووصل العجز التجاري إلى نحو ٣٣.٧٠٢ مليار جنيه^١.

وما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة عمدت منذ عقدين من الزمان على تبنى فكرة خفض قيمة الدولار أمام العملات الأوروبية والآسيوية وذلك لتشجيع صادراتها وخفض العجز التجاري بميزان مدفوعاتها الأمر الذي هدد العديد من الدول النامية بتفاقم أزمة مديونياتها خاصة أن معظم تلك الدول تعقد الصفقات الخارجية بالدولار ومعنى ذلك أن أى تخفيض فى قيمة الدولار أمام اليورو أو اللين اليابانى يؤدى إلى زيادة مدفوعات الدول النامية لتلك الدول لسداد فاتورة الإستيراد . وقدرت بعض الدراسات التى تمت عام ٢٠٠٤ أن خسائر الاقتصاد المصرى جراء تخفيض الدولار بلغ نحو ٢ مليار دولار أضيفت إلى مديونية مصر الخارجية^٢.

والدول النامية بصفة عامة تعاني من عجز واضح في المعروض من السلع والخدمات مما يجعل الاستيراد من الخارج هو طوق النجاة لهذه الدول خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية والأدوية والوقود ولذا فارتفاع أسعار هذه المواد عالمياً ينعكس أثره فوراً متمثلاً في زيادة طلب الدول النامية على القروض الخارجية للوفاء بقيمة الواردات. ويضاف إلى ذلك أيضاً أن معدل التبادل التجاري يتجه في صالح الدول المتقدمة حيث أن أسعار الواردات كانت ترتفع بمعدلات أكبر من أسعار الصادرات الأمر الذي أدى إلى استنزاف الإحتياطيات النقدية للدول النامية وإعادة توزيع الثروة القومية لصالح الدول الرأسمالية.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الإحصائي السنوي " ، سبتمبر ٢٠١٥ .

(٢) مقال بعنوان : "مليارا دولار خسائر الاقتصاد المصرى نتيجة إرتفاع أسعار العملات الأوروبية والآسيوية أمام الدولار، ، جريدة الشرق الأوسط، عدد الاثنين ٢٣ فبراير ٢٠٠٤ ، العدد ٩٠١٨ .

ويوضح الجدول التالي خدمة الديون الخارجية كنسبة مئوية من الصادرات لمجموعة مختارة من الدول النامية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣

جدول رقم (٨)

نسبة خدمة الديون الخارجية من قيمة الصادرات السلعية والخدمية^١

الدولة/السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تركيا	٣٦,٦	٣٠,١	٢٦,٣	٢٨,٩
اثيوبيا	٣,٩	٦,١	٧,٢	٨,١
أفغانستان	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٦
الأردن	٥,٨	٦,٦	٦,٥	٦,٧
الصين	٣,٤	٣,٥	٣,٢	١,٥
مصر	٦,١	٧,٥	٦,٦	٦,٩
المغرب	١١,٨	٩,٩	١٠,٩	١٥,٣
الهند	٦,٨	٦,٤	٦,٨	٨,٦
الجزائر	١	٠,٨	١,١	٠,٧

وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن نسبة الديون الخارجية للدول النامية بالنسبة لقيمة الصادرات بلغت نحو ١٢٧.٥% عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٧٩% عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط تشير الإحصائيات المتاحة إلى الدين الخارجي كان يشكل نحو ١٢٠.٦% من قيمة الصادرات لهذه الدول عام ٢٠٠٠ ثم انخفض إلى ٤٢.١% عام ٢٠١٢ ثم ارتفعت النسبة مرة أخرى لتسجل ٥٥,٢% عام ٢٠١٣

وبالنسبة للاقتصاد المصري فإن الإحصائيات المتاحة تقدر أن نسبة الديون الخارجية بالنسبة لقيمة الصادرات بلغت نحو ٧٠.٤% في

(^١) The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 , 2015 .

(^٢) The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 , 2015.p21-25.

العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم ارتفعت إلى نحو ١٠٥.٣% في نهاية العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ثم وصلت إلى نحو ١٠٩% في نهاية العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥

٢- أزمة الكساد التضخمي :

واجهت الدول الرأسمالية الكبرى خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي أزمة جديدة تمثلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة والتضخم معاً ولم تعد السياسات التقليدية المتبعة في المدرسة الكينزية تجدي، حيث وجد الكساد وكانت الأسعار مرتفعة وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالكساد التضخمي stagflation. وهنا برزت المدرسة النقدية بقيادة ميلتون فريدمان والتي نادى بالعودة للأصول الأولى للرأسمالية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهو ما كان يعنى ضرورة تخفيض حجم الإنفاق الحكومي ودعم الحرية الاقتصادية المطلقة وآليات السوق وهكذا .

وفي تلك الحقبة حدثت مجموعة من الوقائع أثرت بشكل كبير على تفاقم المديونية^٢

أ- انسحاب الولايات المتحدة من قاعدة الذهب وإعلانها التوقف عن تحويل الدولار الى ذهب والاتجاه نحو تقويم العملة مما أدى إلى تنشيط عمليات المضاربة على العملات والذهب ففي أسواق النقد العالمية بهدف جنى الأرباح .

ب- ارتفاع أسعار البترول خاصة بعد الاجراءات التي اتخذتها أوبك مما أدى الى زيادة الدخل للدول النفطية وأثر على زيادة تكلفة الإنتاج الدول المتقدمة .

(١) وزارة المالية : "الدين الحكومي وهيكل المديونية"، متاح على موقع وزارة المالية المصرية على الرابط التالي :

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/GovernmentalDebt.aspx>

(٢) د. أمال قحايرية : "أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثالث، الجزائر، ص ١٤٢ ومابعداها

ج- انتشار حركات هروب رؤوس الأموال وما فعلته الشركات الدولية الاحتكارية اثر سلبي على الدول النامية وخاصة عمليات تحويل الارباح للخارج.

د- سقوط العديد من الأحزاب الاشتراكية فى الدول الرأسمالية وحلت محلها أحزاب يمينية عادة ما تكون متطرفة تتبنى الفكر الرأسمالى فى ضوء توصيات المدرسة النقدية بقيادة فريدمان.

- ونتيجة لهذه الأحداث عمدت الدول الرأسمالية على إستقطاب الفوائض النقدية الموجودة بالدول المصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية فعمدت إلى رفع أسعار الفائدة لديها لجذب رؤوس الأموال العربية للإكتتاب فى بنوكها وبورصاتها وهو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع تكلفة الإستدانة الخارجية .

- قامت الدول الرأسمالية بعقد العديد فى الاتفاقيات فى الدول الإشتراكية لضمان تصريف منتجاتها داخل أسواق تلك الدول والخروج من حالة الكساد الذى يتم على اقتصادياتها .

- بعد استقطاب العديد من رؤوس الأموال لتلك الدول الرأسمالية ازدادت الفوائض النقدية لديها بشكل ملحوظ ولذا عمدت بنوكها إلى فتح العديد من الأفرع فى كثير من دول العالم لاستقطاب المزيد من الودائع وأيضاً إعادة إقراض هذه الودائع بفوائد باهظة للدول النامية وبشروط ميسرة الأمر الذى أوقعها مرة أخرى فى فخ المديونية الخارجية.

٣ - التضخم

التضخم يعنى ببساطة حالة من الارتفاع المتواصل فى الأسعار بحيث يكون تيار الطلب على السلع أكبر من المعروض منها - وهو ما يؤدى إلى تدهور قيمة النقود. وأثر التضخم على الديون الخارجية يتجلى فى الآتى :

١- ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية نتيجة تدهور سعر الصرف للعملة المحلية.

٢- ارتفاع تكلفة الاستيراد .

- ٣- حدوث تغيير في مستوى الأسعار المحلية ومن ثم ثقل حصيللة الصادرات ويتفاقم العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات .
- ٤- التأثير على الدخل القومي الحقيقي وإنخفاض معدلات الادخار المحلي نتيجة تدهور قيمة العملة .
- ٥- اتجاه الأفراد إلى اقتناء الأشياء ذات القيمة سواء العملات الأجنبية أو الذهب أو العقارات الأمر الذي يفاقم من المشكلة.

وتشير إحدى الدراسات الاقتصادية إلى أن مديونية الدول النامية غير النفطية قد ارتفعت ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ من ٣٤٠ مليار دولار إلى ٦٤٠ مليار دولار بسبب التضخم وارتفاع الأسعار بنحو ٩٠% وارتفع عبء الفوائد بنحو ٣٠٠% من ٢٠ مليار دولار إلى ٦٦ مليار دولار. وفي دراسة حديثة نسبياً تمت على ٢٤ دولة نامية ما بين عامي (١٩٠٠ : ٢٠٠٩) توصلت إلى أنه حينما كان الدين العام نحو ٣٠% من الناتج المحلي كانت نسبة التضخم لا تتجاوز ٧%، وأنه حينما ارتفعت معدلات الدين العام كنسبة من الناتج القومي إلى نحو ٩٠% ارتفعت نسبة التضخم إلى ١٦% مما يؤكد على وجود علاقة وثيقة بين التضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية للدول النامية ذات الأسواق الناشئة^١.

٤- النظام الإقتصادي الدولي ودوره في تفاقم أزمة المديونية:

ساهم النظام الإقتصادي السائد دولياً في ازدياد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وتم استحداث آليات جديدة لضمان بقاء الدول النامية في برائن الإحتلال الإقتصادي بعد تخلصها

^١ انظر:

Carmen M.Reinhart and Kenneth S. Rogof :” Growth in atime of debt digest summary”, American Economic Review , VOL100, No 2, May 2010, P.P573-578.

من الاحتلال العسكري . وقد أصبح النظام الدولي الإقتصادي الحالي يرتكز على عدة محاور رئيسية هي^١ :

أولاً: تكريس فكرة تقسيم العمل الدولي بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة بحيث تظل الدول النامية متخصصة في إستخراج المواد الأولية وإمداد الدول المتقدمة بما تحتاجه منها، فضلاً عن مسلك الدول المتقدمة الملثوي في هذا الصدد حيث قامت بتوطين بعض الصناعات في الدول النامية (البتروكيماويات والأسمنت) بحجة تدعيم الصناعة في هذه الدول . وفي حقيقة الأمر أن تلك الصناعات تم إغلاق معظمها في الدول المتقدمة لتأثيراتها البيئية السلبية ولكي تضمن إمداد أسواقها بما تحتاجه من هذه الصناعات تم توطينها في الدول النامية لوفرة المواد الخام وانعدام السياسات البيئية وانخفاض تكلفة الإنتاج.

ثانياً: العمل على تهيئة المناخ في الدول النامية لاستقبال الاستثمار الأجنبي لأنه الأمل الوحيد لها لتحقيق التراكم الرأسمالي ودعم التنمية الاقتصادية ومن ثم وجب على هذه الدول توفير المناخ الملائم والضمانات الكافية لجذب هذه الاستثمارات مثل منع المصادرة وإقرار الحوافز الضريبية وحرية تلك المشروعات في تحويل أرباحها للخارج.

ثالثاً ١: إحكام القبضة الإقتصادية والحصار على الدول النامية حتى ترسخ لمطالبات الرأسمالية العالمية الجديدة.

رابعاً: إنشاء مؤسسات تمويل دولية تعمل على نشر الفكر الرأسمالي وتدعيم وجوده من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية وتوفير التمويل اللازم لها للقيام بعمليات التكيف الهيكلي طالما التزمت بالشروط المملاة عليها . ولتدعيم هذا الأمر تم إعطاء وزن نسبي للتصويت لكل دولة يتناسب مع حصتها في رأسمال

^١ د.رمزي زكي: "أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة: الآليات الجديدة لإعادة إحتواء العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٦٥، ٧٤

تلك المؤسسات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) واستحوذت الدول الرأسمالية على أعلى نسبة للتصويت.

خامساً: إحلال فكرة التنمية التبعية للدول الكبرى والتخلي عن فكرة التحرر الاقتصادي .

سادساً: تصفية القطاع العام وتهميش دوره وإطلاق العنان للقطاع الخاص للقيام بعمليات الانتاج والتوزيع.

سابعاً : تهميش دور المواطنين والعمال والبسطاء في اتخاذ القرارات وإفساح المجال لذوي النفوذ المالي والسياسي للتحكم في البلاد واتخاذ القرارات الاقتصادية التي عادة تأتي على حساب الطبقات الكادحة.

٥ - ارتفاع أسعار الفائدة:

أشرنا فيما سبق إلى أن أزمة الكساد التضخمي التي عانت منها الدول الرأسمالية أدت إلى تبنيها أساليب ملتوية لامتناس الفوائض النقدية الموجودة لدى الدول النفطية لذا فقد عمدت بنوك تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة لجذب تلك الفوائض إليها. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع تكلفة الإقتراض من الخارج فضلاً عن ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية.

وقدرت إحدى الدراسات الاقتصادية أن نسبة الفوائد المدفوعة على الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٠ : ١٩٩٨) قد شهد تبايناً ملحوظاً فقد كانت تلك النسبة ٠.٥% عام ١٩٦١ ثم ارتفعت إلى ٣.٢% عام ١٩٨٦ واستقرت عند نسبة ١.٨% عام ١٩٩٨^١. وفي دراسة حديثة نسبياً قدرت أن المعدل الحقيقي للفائدة في الدول النامية خلال الفترة (١٩٩٥ : ٢٠٠٥) قد

^١ انظر:

William Easterly : “ The lost Decades :Developing Countries stagnation inspite of policy reform 1980-1998” , Journal of Economic Growth , June 2001, P.146.

ارتفع من ٢.٨% إلى ٣.٩% خاصة فيما بين عامي (٢٠٠٠ : ٢٠٠٥) في حين أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي على المستوى العالمي لم يتعد ٣.٣% في ذات الفترة^١. وأرجعت تلك الدراسة السبب في إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية خاصة على الدول الصغيرة إلى التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتأثيرها على النمو في تلك الدول^٢.

ويوضح الجدول التالي تطور أعباء خدمة الديون الخارجية طويلة الأجل للدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣).

جدول رقم (٩)

تطور أعباء خدمة الديون الخارجية طويلة الأجل

القيمة بالمليون دولار^٣

السنة	الأقساط	المصرفات	الفوائد
٢٠٠٠	٢٠٠,٢	٢٢٥,٧	٨٨,٦
٢٠٠٥	٢٦٤,٤	٣٣٦,٤	٧٦,٠٣
٢٠٠٧	٣٣٥,٣	٥٨٤,١	٩٧,٢
٢٠٠٨	٣٨٦,٦	٦١٥,٥	١٠٤,١
٢٠٠٩	٤١٨,٠٤	٥٤٥,٦	٩٨,٩
٢٠١٠	٤٣١,٢	٦٤٩,٣	٩٨,٧
٢٠١١	٤٧٤,٣	٧٥٠,٥	١١٧,١
٢٠١٢	٤٥٥,٩	٧٧٧,٧	١٣٥,٦
٢٠١٣	٥٥٠,٩	٩٣٠,٤	١٢٩,٥

^١ انظر :

Dinesh Dodiha : " The Emerging Debt Proplems of Small States" ,
Commonwealth Secretariat , London , UK, 2008 , P.26.

^٢ Dinesh Dodiha : " The Emerging Debt Proplems of Small States",
OP.CIT , P.32.

^٣The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 ,
2015

ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن نسبة خدمات الدين الخارجي للدول النامية إلى الصادرات بلغ نحو ٢١.١% عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت تلك النسبة إلى ١٠.٥% عام ٢٠١٣.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تشير الإحصائيات المتاحة إلى ارتفاع أعباء خدمة الديون من ٢٤.٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١.٦١٠.٨ مليار دولار عام ٢٠١٣ وفي المقابل فإن نسبة خدمة أعباء الدين الخارجي إلى الصادرات قد انخفضت من ١٤.٢% عام ٢٠٠٠ إلى ٤.٩% عام ٢٠١٣.

ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين تطور حجم أعباء الدين الخارجي في دول الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠٠٠ : ٢٠١٣).

جدول رقم (١٠)

تطور أعباء خدمة الديون الخارجية طويلة الأجل لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط^(٣) القيمة بالمليون دولار

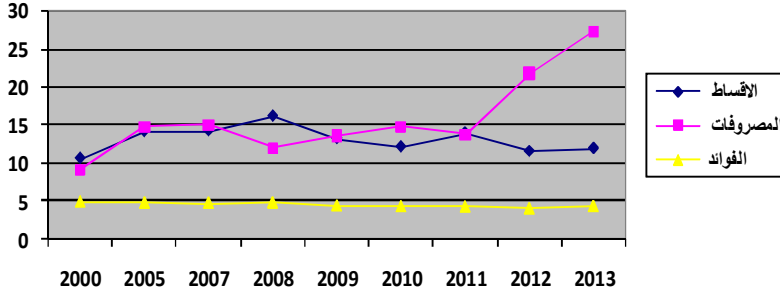
السنة	الأقساط	المصرفات	الفوائد
٢٠٠٠	١٠,٦	٩,٢	٤,٨٨
٢٠٠٥	١٤,١	١٤,٨	٤,٧٤
٢٠٠٧	١٤,٢	١٥,٠٥	٤,٧٢
٢٠٠٨	١٦,١	١٢,٠٢	٤,٧٦
٢٠٠٩	١٣,٢	١٣,٦	٤,٣٨
٢٠١٠	١٢,١	١٤,٨	٤,٢٩
٢٠١١	١٣,٩	١٣,٧	٤,٢٥
٢٠١٢	١١,٥	٢١,٨	٤,٠٠٦
٢٠١٣	١١,٩	٢٧,٣	٤,٣

(1) The world bank : " International Debt Stsistics" , 201٥, P.21.

(2) The world bank : " International Debt Stsistics" , 201٥, P.25.

³The world Bank : " International Debt statistics" , Washington , 2014 , 2015

والرسم البياني تم إعداده بواسطة الباحث من واقع البيانات الواردة بالجدول



وبالنسبة للدين الخارجي المصري فإن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية قد ارتفعت من ٦.٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى نحو ١٥.٤% في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

وهذا الإرتفاع الذي حدث في أسعار الفائدة والأقساط أدى إلى تعرض كثير من الدول النامية لمخاطر عدم القدرة على السداد والوفاء بالتزاماتها الدولية مما نتج عنه قيام الدول النامية بالإستدانة من أجل سداد الديون السابقة ووقوعها في حلقة مفرغة لا تنتهي من المديونية الخارجية. ولذا ذهب بعض الفقهاء - وبحق - إلى أن أسعار الفائدة المغالى فيها أدى إلى إرتفاع قيمة المديونية الخارجية للدول النامية على الرغم من أن هذا الإرتفاع لايعكس التدفقات الحقيقية لتلك الأموال على هذه الدول.^٢

٦ - الإحتكارات الدولية وأزمات البترول:

ويعد هذا السبب من أهم الأسباب التي فاقمت الأوضاع في الدول النامية وزادت من حدة أزمات الديون . فكما سبق أن أشرت أدى إرتفاع أسعار البترول بصورة غير مسبقة خلال عقد السبعينيات من القرن المنصرم إلى تكوين فوائض مالية لدى الدول البترولية . وسارعت الدول المتقدمة ممثلة في بنوكها إلى السعي الحثيث

(١) وزارة المالية : "الدين الحكومي و هيكل المديونية"، وأيضاً البنك المركزي : المجلة الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٢) انظر :

Gerhard Rubel : “ Factors Determining External Debt : An Intertemporal Study”, Springer – Verlage Berlin Heidelberg , Germany , 1988 , P.125.

لامتصاص تلك الفوائض إلى خزائنها فتم رفع أسعار الفائدة بصورة غير مسبوقه لجذب هذه الأموال . ولعبت الشركات الدولية المصرفية دوراً لا يستهان به إذ قامت بإنشاء بنوك مشتركة مع الدول النفطية - وخاصة الدول العربية- وذلك لامتصاص الفوائض الدولارية الموجودة وإعادة إقراضها مرة أخرى للدول النامية بفوائد باهظة مستغلة احتياجها الشديد لهذه الأموال وإذعانها للشروط المجحفة التي تفرضها هذه البنوك.

ويكفي أن تشير هنا أن تلك البنوك قد نجحت خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي من إنشاء ما يربو على ٥٠ بنكاً ومؤسسة مالية عربية وصاحب ذلك الأمر تراجع واضح من الدول المتقدمة عن إلزامها بتقديم معونات التنمية للدول النامية غير النفطية وذلك لإفساح المجال للإقراض من تلك البنوك والمؤسسات المالية^١.

ومما يدعو للدهشة فعلاً أن أسعار البترول حينما ارتفعت خلال تلك الحقبة صاحب ذلك ارتفاع في كافة أسعار السلع المستوردة بنسبة أكبر وذلك بحجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، بينما حينما انخفضت أسعار البترول لم يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار تلك السلع ولم تثر ذات الضجة التي ثارت حينما ارتفعت أسعار البترول، ونجم عن ذلك الأمر تحول الموارد الحقيقية لتلك الدول لصالح الدول الرأسمالية^٢.

٧- الصراعات الإقليمية والنزاعات المسلحة :

تعد الصراعات الإقليمية والنزاعات المسلحة من أهم الأسباب التي فاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها منطقتنا العربية. فالدول الكبرى تعاني من أزمة كساد حادة تكاد تأتي على الأخضر واليابس . ويواجهها

(١) د. زهدي الشامي : " المؤسسات عبر القومية ومديونية العالم الثالث "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٨٧.

(٢) أصفاء جمال الدين : "، أسعار البترول والمديونية في الثمانينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ٨٩-٩٠.

خطر إغلاق المنشآت الصناعية والتجارية وماينجم عنه من تسريح العمالة وظهور شبح البطالة لديها مما يكبدها نفقات باهظة تنوء عن حملها في ظل تدهور أوضاعها الإقتصادية . ولذا بدأت هذه الدول في التفكير في طريقة تضمن من خلالها أن تمر من أزمة الكساد، وتفتح لها أسواق بالخارج تضمن تصريف منتجاتها، وتمتص الفوائض المالية الموجودة لدى العديد من الدول النامية النفطية . فكانت أفضل طريقة لذلك هو زيادة الصراعات الإقليمية وتدعيم الجماعات المسلحة الإرهابية لتنفيذ مخططاتها . وبدأت أبواق المفكرين الاقتصاديين الغربيين تتطلق لتدعيم هذا الأمر عن طريق إظهار دراسات اقتصادية تؤكد أن زيادة الإنفاق على التسليح من شأنه دعم عملية التنمية الإقتصادية عن طريق تحقيق الإستقرار . وطالما أن الدول النامية لايتوافر لها التمويل اللازم لهذا الأمر فلا بأس من الإلتجاء للقروض الخارجية لتمويل احتياجاتها من نفقات التسليح لأن العائد من الإستثمارات الأجنبية التي سنأتي كفيل لتعويض هذا الأمر^١ . وأبدت هذه الدول استعدادها لتقديم كافة أوجه الدعم للدول النامية التي تشهد نزاعات مسلحة، وتكوين تحالفات دولية لشن الحرب على الإرهاب والجماعات المتطرفة بل وأنظمة الحكم التي تقف عائقاً في سبيل تحقيق أهدافها . وللأسف وقعت الدول النامية مرة أخرى في فخ المديونية و تم امتصاص معظم الفوائض النقدية لدى الدول النفطية . ومرت الأعوام ووجدت الدول النامية نفسها قد وقعت في هذا الفخ دون تحقيق أي تقدم ملموس فلا التنمية المنشودة تحققت ولا الديون الخارجية انتهت ولا الإرهاب تم القضاء عليه .

وتشير إحدى الدراسات الإقتصادية الحديثة للبنك الدولي عن أن الاضطرابات التي نشأت في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(١) انظر في هذا الإتجاه :

Paul Dunne and Mehmet Uye : “ Defence spending and development “ , Article in “ The Global Arms Trade : A hand book “ Edit by : Anderiew T.H Tan , Routledge International Handbooks , May 2014 , P 296 : 299.

أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى دون المستوى المتوقع وبلغت نسبة النمو في عام ٢٠١٥ نحو ٢.٦% فقط، فضلاً عن انخفاض أسعار البترول والإرهاب كل هذه الأمور تدعو إلى التشاؤم بحذر على المدى القصير. وأضافت تلك الدراسة أن الحرب في سوريا والتي استمرت لخمس سنوات حتى الآن أدت إلى نتائج غير مباشرة على اقتصاديات الدول المجاورة (العراق - الأردن - مصر - لبنان - تركيا) حيث حققت هذه الدول خسائر في ناتجها القومي بلغت نحو ٣٥ مليار دولار، وأن تقييم الأضرار في المدن السورية التي تشهد الصراع (حلب - حمص - درعا - حماه - إدلب - اللاذقية) بلغ ما بين ٣.٦ إلى ٤.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤. وقدرت تلك الدراسة أن تكلفة إعمار ليبيا واستعادتها لسابق عهدتها وإصلاح البنية التحتية تبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة^١. ولاشك - في نظر الباحث - أن الدول التي انهكتها تلك الصراعات لن تستطيع تدبير تلك المبالغ الطائلة اللازمة لإعادة الإعمار مما يجعلها تسعى للاقتراض مرة أخرى سواء من تلك المؤسسات الدولية أو من غيرها للحصول على تلك المبالغ ومن ثم الوقوع مرة أخرى في فخ المديونية وإملاء الشروط وتكريس التبعية.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدول الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي صنعت ورعت الإرهاب - تعمل جاهدة على إطالة أمد النزاع في تلك المنطقة (المنطقة العربية) لأن هذا الأمر كفيل بإعادة تشغيل اقتصادياتها ومصانع الأسلحة لديها فضلاً عن حماية الأمن القومي لإسرائيل.

وفي إحدى الدراسات التي أجراها معهد السلام الدولي بالسويد عام ٢٠١٤ تبين أن حجم الإنفاق العسكري في العالم زاد عن ١٣٠ ضعف ما تم إنفاقه على المساعدات الإنسانية التي لم تتجاوز ١٧.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ١٩.٤ مليار دولار عام

(١) تقرير بعنوان : " الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : الآثار الاقتصادية للحرب والسلام "، البنك الدولي، واشنطن، يناير ٢٠١٦ .

٢٠١١. وفي دراسة أخرى أجراها "معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية" تبين أن حجم الإنفاق العسكري العالمي بلغ نحو ١٧٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، وكان نصيب منطقة الشرق الأوسط نحو ١٥٠ مليار دولار^٢.

وهناك إتفاق بين المتخصصين في تجارة السلاح أن هناك علاقة وثيقة بين تجارة السلاح والمديونية الخارجية للدول النامية . ولكن مثار الخلاف في تحديد نصيب السلاح من تلك المديونية . فالبعض يقرر أن تلك النسبة تشكل ٢٠% من حجم الديون الخارجية بينما يرى آخرون أنها تصل ل ٤٠%^٣. والسبب في هذا الخلاف هو أن ما يتم تداوله عن النفقات العسكرية من الجهات الرسمية عادة ما يكون أقل بكثير مما هو فعلاً، فضلاً عن أن الديون العسكرية لا يتم نشرها مفصلة .

ووفقاً للإحصائيات المتاحة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكبر الموردين للسلاح في العالم عموماً -وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة- وأن مسلكها في هذا الشأن مر بمرحلتين هما^٤

المرحلة الأولى : وتمتد خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٦) وفيها كانت تتم صفقات السلاح بنسبة ٧٨% بالمنح و بنحو ٣% بالقروض.

المرحلة الثانية : وتمتد منذ ١٩٧٩ وحتى الآن حيث تم تقليص قيمة المنح في صفقات السلاح ليصل إلى نحو ٥% بينما

(٢) جريدة الحياة اللندنية مقال بعنوان : " نفقات التسليح العالمية تفوق المساعدات الإنسانية ب ١٣٠ ضعفاً "، ٢٥/٤/٢٠١٤.

(١) متاح على الرابط التالي:

www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

(٢) د.سامي منصور : " السلاح والمديونية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.

ارتفعت نسبة القروض إلى ٣٤% عام ١٩٧٩ ثم إلى ٤٢% عام ١٩٨٣، وارتفعت في تلك الفترة نسبة السداد النقدي من ١٩% عام ١٩٦٩ إلى ٦١% عام ١٩٧٩.

ولم يقتصر الأمر على ارتفاع نسبة القروض والسداد النقدي بل فاقم من ذلك الوضع ارتفاع الفائدة على القروض العسكرية من ٥.٦% عام ١٩٧٢ إلى ١٣% عام ١٩٨٣.

وفي إحدى الدراسات التطبيقية التي جرت خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) توصلت إلى أن الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا كانوا من أكبر الدول التي أبرمت صفقات سلاح مع الدول النامية. وبلغ إجمالي قيمة الصفقات التي أبرمتها الولايات المتحدة نحو ١١٣ مليار دولار وبنسبة وصلت إلى ٥٤.٥% من إجمالي قيمة الصفقات، وبلغ إجمالي الصفقات التي أبرمتها روسيا نحو ٣١.١ مليار دولار وبنسبة بلغت ١٥% من إجمالي قيمة الصفقات، وبلغ إجمالي الصفقات التي أبرمتها فرنسا نحو ١٧.٣ مليار دولار وبنسبة بلغت ٨.٣% من إجمالي قيمة الصفقات. وتراوح السداد النقدي من قيم هذه الإتفاقيات ما بين ٢٠% إلى ٣٥%، وبلغت نسبة القروض ما بين ٤٠% إلى ٦٠%، بينما لم تتعد قيمة المنح في هذه الصفقات ٦.٥%^١.

(١) انظر :

Richard F. Grimmett and Paul K. Kerr : “ Conventional Arms Transfers to Developing Nations , 2004-2011 “ , Congressional Research Service , USA , August 24, 2012 , P 6.

وتعد المملكة العربية السعودية أكبر الدول النامية التي أبرمت صفقات سلاح خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) بقيمة بلغت نحو ٧٥.٧ مليار دولار وبنسبة بلغت نحو ٢٢% من إجمالي قيمة الصفقات = التي أبرمتها الدول النامية خلال تلك الفترة والتي بلغت نحو ٣٤٤.٧ مليار دولار المرجع السابق، ص ١٥. وبلغ إجمالي الصفقات التي أبرمتها مصر في الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) نحو ٥.٤ مليار دولار وبذلك احتلت مصر المركز الرابع في منطقة الشرق الأوسط بعد = السعودية (٢٣.٦ مليار دولار) والجزائر (٧.١ مليار دولار)، سوريا (٦.٩ مليار دولار) ولم تتجاوز الإمارات مبلغ ٣.١ مليار دولار..... المرجع السابق، ص ٤٤. بينما ارتفع إجمالي قيمة الصفقات التي أبرمتها مصر خلال الفترة اللاحقة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) إلى نحو ٨.٩ مليار دولار منهم ٧.٤ مليار دولار صفقات مع الولايات

ولذا فالخطر الحقيقي الذي تتعرض له الدول النامية بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة هو أن مصدر السلاح لهذه الدول والدائن لها وصاحب الفتن والقتال بها أصبح شخصاً واحداً بيده أوراق اللعبة ولا يملك العرب شيئاً سوى استجداء عطف هذا الشخص لحل الأزمة وهو مالم ولن يحدث إلا بتضافر الجهود والتعاون الصادق والسعي الحثيث لإنشاء قاعدة إنتاجية لتصنيع الأسلحة داخل دولنا والعمل على تنويع مصادر السلاح حتى لانقع تحت رحمة العدو.

٨- تقلبات أسعار الصرف:

تعد تقلبات سعر الصرف من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة وذلك نظراً للآثار المتعددة المترتبة عليها . وعادة ماتعاني الدول النامية من تقلبات قاسية في سعر صرف عملتها مقابل العملات الدولية الرئيسية وخاصة الدولار وهو الأمر الذي يسهم في زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها. ولا يقتصر ذلك الأمر على ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد أيضاً إلى التأثير على المديونية الخارجية لتلك الدول وذلك لأن انخفاض قيمة عملتها تعني ببساطة زيادة المقابل المدفوع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي مما يفاقم من أزمة المديونية وخاصة إذا تم إضافة الفوائد وأعباء خدمة الدين الخارجي.

والعلاقة بين سعر صرف العملة والدين الخارجي علاقة مزدوجة فهي أولاً تعبر عن الطلب على العملة الأجنبية وبذلك يعد انخفاض قيمة العملة الوطنية بمثابة الثمن الذي يدفع لذلك الأمر وذلك نتيجة لنقص الأصول الأجنبية الموجودة لدى الدولة، وثانياً فإن انتشار موجة انخفاض قيمة العملة الوطنية هذا يؤدي إلى زيادة قيمة خدمة

المتحدة، ٥٠٠ مليون دولار مع روسيا، ٦٠٠ مليون دولار مع الصين، ٤٠٠ مليون دولار مع دول أوروبا وبذلك احتلت مصر المركز الثالث في منطقة الشرق الأوسط بعد السعودية (٥٢.١ مليار دولار) والإمارات (١٧.٢ مليار دولار)... المرجع السابق، ص ٤٥.... وهذا ما يؤكد أن الصراعات الإقليمية والتوترات التي شهدتها المنطقة ساهمت وبشكل ملحوظ في زيادة نفقات التسليح لحماية الأوطان من الأخطار التي تحدق بها.

١ د.سامي منصور : "السلاح والمديونية"، المرجع السابق، ص ١١٠.

الديون الخارجية كنسبة من صادرات هذه الدولة وذلك في مقابل بقاء الواردات على حالها وهو ما يفاقم من الأزمة ويجعل الدولة تبحث عن بدائل للاستيراد^١.

ووفقاً لإحصائيات البنك المركزي المصري فإن الدين الخارجي المصري موزع بين عدة عملات، ويستحوذ الدولار على نحو ٦٣.٨% من قيمة الدين الخارجي المصري، يليه اليورو بنسبة ١٥.٤% ثم الدينار الكويتي بنحو ٦% ثم الين الياباني بنسبة ٥.٩%، وأخيراً وحدات حقوق السحب الخاصة بنسبة ٥.٦%^٢.

والمشاهد في الواقع العملي أن الدول النامية - وخاصة دول الشرق الأوسط - على الرغم من تنفيذها توصيات صندوق النقد الدولي وعلى رأسها خفض قيمة العملة الوطنية - إلا أن أزمة المديونية واللجوء للإقتراض مازالت مستمرة فضلاً عن ازدياد حجم الواردات والعجز في الميزان التجاري الأمر الذي يشكك في جدوى سياسات الصندوق ونواياه الحقيقية جراء هذا الأمر وهو ما أفضل أن أطلق عليه " فن صناعة الأزمات".

المطلب الثاني

الأسباب الداخلية لتفاقم أزمة المديونية الخارجية

تتصافر مجموعة من العوامل الداخلية في الدول النامية وتؤدي إلى ازدياد اللجوء للإقتراض الخارجي ومن ثم تفاقم حجم الديون الخارجية. وهذه العوامل تشكل منظومة متكاملة من الأزمات الهيكلية التي تعانيها اقتصاديات تلك الدول. وتتمثل أهم هذه العوامل أو الأسباب في ازدياد عجز الموازنة، وارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم

^١ راجع:

Jan Babecky , Ales Bulir and Katerina Smidcova : " Sustainable Real Exchange Rate In The New EU Member State: What did the great recession change ?" , IMF Working Paper , August 2010, P4.

(١) البنك المركزي المصري : "المجلة الاقتصادية"، المرجع السابق، ص ٨٧.

أزمة الغذاء داخل تلك الدول، فضلاً عن البيروقراطية والفساد الإداري. ونحاول أن نسلط الضوء على كل منها وذلك على النحو التالي :

١ - ازدياد عجز الموازنة العامة:

تعاني الدول النامية من مشكلة حقيقية تتمثل في ازدياد حجم الانفاق العام وعدم مواكبة الإيرادات العامة لذلك الأمر وهو ما ينتج عنه ظهور أزمة عجز الموازنة العامة. وتزداد الفجوة بين النفقات والإيرادات عاماً بعد عام خاصة في ظل تبني الدولة إصلاحات اجتماعية لتحسين الدخل ومستوى المعيشة للمواطنين وأيضاً ظهور الحركات التحررية والثورات الشعبية أدى إلى ازدياد حجم الانفاق العام. وعادة ماتلجأ الدولة لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي.

وتتميز معظم اقتصاديات تلك الدول بعدم كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية إحتياجات المواطنين ولذا يكون البديل هو اللجوء للاستيراد من العالم الخارجي خاصة في ظل جودة تلك السلع المستوردة وقلة تكلفتها مقارنة بالمنتج المحلي . وهو ما يعني ضرورة تدبير موارد مالية أجنبية للوفاء بفاتورة الاستيراد.

وقد أدى زيادة إعتداد الحكومة المصرية على التمويل الخارجي لسد العجز في الموازنة العامة - خاصة فيما يتعلق بينود الانفاق التي تحتاج لعملة أجنبية (كسداد أعباء الديون الخارجية واستيراد السلع الضرورية وهكذا....) - إلى نمو كبير في حجم تلك المديونية حيث بلغت نحو ٤٦.٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ بعد أن كانت لا تتعدى ١.٩ مليار جنيه عام ١٩٧٢. وعلى الرغم من اسقاط جزء كبير من المديونية الخارجية لمصر بعد اتفاق نادي باريس عقب حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ حيث تم اسقاط نحو ٥٠% من المديونية

الخارجية تتم على ثلاث مراحل إلا أن أعباء تلك الديون المتمثلة في الأقساط والفوائد ظلت قائمة وواجبة السداد^١.

ويوضح الجدول التالي تطور عجز الموازنة العامة في مصر

جدول رقم (١١)

تطور عجز الموازنة العامة في مصر ٢٠١٤:٢٠٠٠ القيمة بالمليار جنيه

السنة المالية	تطور العجز
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٣.٢٠١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩.٩٨٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢.١٨٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٥.٤٢٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٨.٦٥٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٩.٧٧٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥١.٢٥٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٤.٦٩٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦١.١٢٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧١.٨٢٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٨.٠٣٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٤.٤٦٠
٢٠١٢/٢٠١١	١٦٦.٧٠٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٣٩.٧١٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٥٥.٤٣٩

(١) عبدالله عبد اللطيف عبد الله: " دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب - الآثار - الحلول)"، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، ٢٠٠٦، ص ١٥.

^٢ المصدر:

- الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٥.
عبد الله عبد اللطيف عبد الله: " دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب - الآثار - الحلول)"، المرجع السابق.

ومن خلال مطالعة الجدول السابق يتضح أن السمة العامة للموازنة العامة في مصر هي العجز المستمر فيها، وقد ازدادت حدة هذا العجز خاصة بعد عام ٢٠١١ وهذا راجع إلى الأحداث السياسية التي شهدتها مصر وعلى رأسها ثورتى يناير ٢٠١١، يونيو ٢٠١٣ والتي زادت فيهما المطالب الشعبية بتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة وهو ما أدى إلى ازدياد الانفاق الحكومي وزيادة الديون سواء الداخلية أم الخارجية وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (١٢)

تطور حجم الديون الخارجية والداخلية ونسبتهما للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠ : ٢٠١٤)^١

السنة	الديون الخارجية (بالمليار دولار)	النسبة إلى الناتج المحلي (بالمليار جنيه)	الديون الداخلية (بالمليار جنيه)	النسبة إلى الناتج المحلي (%)
٢٠١٠	٣٣.٦٩٤	١٦.٦%	٨٨٨.٧١٥	٧٧.٢%
٢٠١١	٣٤.٩٠٦	١٤.٨%	١٠٤٤.٨٩٨	٧٩.٧%
٢٠١٢	٣٤.٣٨٥	١٥.٢%	١٢٣٨.١٣٧	٨٢.٠٧%
٢٠١٣	٤٣.٢٣٣	١٦.٣%	١٥٢٧.٣٧٨	٩١.٠٥%
٢٠١٤	٤٦.٠٦٧	١٦.٥%	١٨١٦.٥٧٨	٩٥.٠٧%

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن السمة العامة للديون المصرية هي التزايد المستمر سواء على المستوى الخارجي أم الداخلي، وإن كان معدل الزيادة في الدين الداخلي يتزايد

^١ المصدر :

- الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١٥.

The world bank : " International Debt Statistics", 2015, P.21

- والنسب المئوية تم احتسابها بمعرفة الباحث من واقع البيانات المتاحة في المصدرين السابقين.

بصورة تثير القلق وتهدد بمزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد القومي الأمر الذي يحتم على الحكومة اتباع سياسات جادة وفعالة من شأنها تعظيم إيرادات الدولة السيادية وتحقيق الاستغلال الأمثل في إدارة المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة بدلاً من استسهال طريق الاقتراض والإصدار النقدي الذي ثبت فشله على مدى العقود الماضية وساهم في تفاقم الوضع الحرج للاقتصاد القومي.

٢- ارتفاع معدلات التضخم:

يعد التضخم من أكبر المشكلات التي تواجهها اقتصاديات الدول النامية وذلك لما يحدثه من آثار سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي للاقتصاد القومي. فعلى المستوى الداخلي يؤدي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية إلى إغراض المستهلك المحلي عنها واتجاهه إلى الطلب على المنتجات الأجنبية نظراً لانخفاض ثمنها وارتفاع جودتها مقارنة بالسلع المحلية وهو ما يؤدي إلى ازدياد الطلب على العملة الأجنبية للاستيراد وذلك لمواكبة ازدياد الطلب المحلي وهو ما سينعكس في صورة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية في مواجهة العملة الوطنية والبحث عن مصادر للنقد الأجنبي. وأما على المستوى الخارجي فارتفاع أسعار المنتجات الوطنية في السوق الخارجي يقلل من قدرتها على المنافسة مع المنتجات الأجنبية الأخرى وبذلك تقل حصيلة الدولة من النقد الأجنبي .

وتتسم الدول النامية بارتفاع الميل الحدي للاستيراد سواء فيما يتعلق بالسلع الأساسية أم الكمالية ولذا تبحث عن مصادر للنقد الأجنبي للوفاء بفاثورة الاستيراد فيزداد إقبالها على القروض الخارجية... وهكذا تقع الدول النامية في دائرة مغلقة من الاستدانة لاتستطيع الخروج منها.

ويوضح الجدول التالي تطور النسبة المئوية لمعدلات التضخم السنوي ومعدلات نمو الدين الخارجي في مصر.

جدول رقم (١٣)

تطور النسبة المئوية لمعدلات التضخم والديون الخارجية في مصر^١

السنة	معدل التضخم	معدلات نمو الدين الخارجي
٢٠٠٥	٤.٨	٣.٢
٢٠٠٦	٧.٧	٤.٦
٢٠٠٧	٩.٥	١.٤
٢٠٠٨	١٨.٣	٧.٣
٢٠٠٩	١١.٨	٣.٢
٢٠١٠	١١.١	٣.٤-
٢٠١١	١٠.١	٣.٨-
٢٠١٢	٧.١	١٣.٦
٢٠١٣	٩.٥	١١.٢
٢٠١٤	١٠.١	٤.٩

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن السمة العامة هي ارتفاع معدلات التضخم في مصر وكذلك معدلات نمو الدين الخارجي وإن كانت بمعدل أقل من معدل التضخم في مصر وهذا يرجع سببه إلى ازدياد اعتماد الحكومة على القروض الداخلية لسد العجز في الموازنة العامة و قصر اللجوء للقروض الخارجية فقط لسد العجز في الميزان التجاري والوفاء بفاتورة الاستيراد وخدمة أعباء الديون الخارجية.

ونتيجة لهذا الأمر ارتفع متوسط نصيب الفرد في مصر من الدين الخارجي من ٣٩٨.٥ دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى نحو ٥٢٨.٤ دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : مصر في أرقام، مارس ٢٠١٥، ص ١٠٥، والنسب المئوية لمعدلات نمو الدين الخارجي تم احتسابها بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة في إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي أعداد ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، كذلك مصر في أرقام المرجع السابق. (١) البنك المركزي المصري : المجلة الاقتصادية، المرجع السابق ص ٨٨، وكذلك وزارة المالية : الدين الحكومي وهيكل المديونية.

وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية للدول النامية خاصة في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كان سببه الأساسي التضخم المستورد والنمو المتسارع في أعباء خدمة هذه الديون والتي أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات والقروض الجديدة^١. الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية وملائمة أدوات السداد وحدثت أزمة في السيولة الأمر الذي حدى بهذه الدول إلى طلب إعادة جدولة ديونها ومن ثم تعرضت لضغوط الدائنين وإملاءات صندوق النقد الدولي.

٣- السياسات الزراعية وأزمة الغذاء:

تعد الزراعة من أقدم وأهم المهن التي مارسها الإنسان على وجه الأرض لأنها المصدر الأساسي للغذاء ومن ثم استمرار الحياة. وتعد الدول النامية من أهم الدول التي كانت متخصصة في الزراعة ومصدر للحبوب منذ قديم الزمان وخاصة في عصور الاحتلال والاستعمار. ويعد الحق في الغذاء من أهم حقوق الإنسان التي توليها المنظمات الدولية أهمية الآن خاصة في ظل انتشار موجات الجفاف والفقر في كثير من الدول النامية^٢.

وقد لعبت الدول الرأسمالية الكبرى دوراً هاماً في إعادة رسم السياسات الزراعية للدول النامية لجعلها أكثر ارتباطاً واحتياجاً للدول الكبرى ونشر موجات الفقر في العديد من هذه الدول. حيث ربطت هذه الدول بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين السياسات الزراعية التي تتبناها معظم الدول النامية. ولذا أصبحت القروض والمساعدات لا تقدم للأشد فقراً أو الأكثر احتياجاً بل تقدم لمن ينفذ

(٢) د. رمزي زكي : " التضخم المستورد - دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية "، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٦، ص ٢٣٩.

^٢ انظر:

Ruth Haug and Estrellita C.Rauan : " Operationalising The Right to Food in Africa " , Noragric Report No.2B , Agriculture University of Norway , September 2001, P.P3-5.

السياسات دون نقاش . وتشير الإحصائيات المتاحة أن عشرون دولة فقط حصلت على ٥١% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ولم يكن من هذه الدول سوى ثلاث دول فقط منخفضة الدخل هي الهند وبنجلاديش وباكستان . واحتلت مصر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط بإجمالي مساعدات بلغ نحو ٩٦٩.٦ مليون دولار وتلتها إسرائيل بنحو ٧٨٦ مليون دولار وذلك في إطار تنفيذ الولايات المتحدة لتعهداتها بعد إبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية^١.

واعتمدت المساعدات المقدمة من الدول الكبرى على عدة شروط لكي تحصل الدول النامية عليها وأهمها سياسة إحلال الصادرات الزراعية محل الزراعة التقليدية وعلى حساب احتياجات المواطن الحقيقية بحجة أن هذه السياسات من شأنها تشجيع التصدير ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد ما تحتاجه الدول النامية. ولذا فهذه المساعدات لاتذهب للدول التي تدخل إصلاحات حقيقية في القطاع الزراعي لديها مثل (الصين - كوبا - موزمبيق - فيتنام). ومن الشروط أيضاً ضرورة اتباع الدولة المتلقية للمساعدات لإسلوب "التنمية الزراعية المهيمن" وبمقتضاه يتم استعمال ادوات كثيفة رأس المال في الزراعة وإحلالها محل العمالة اليدوية وتغليب فكرة انتاجية الأرض وليس انتاجية العامل وتغليب الزراعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية على الزراعات التقليدية التي لاتدر عائداً وأخيراً التوسع في الملكيات الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة وذلك حتى تتمكن الدولة من تطبيق اقتصاديات الحجم وذلك عن طريق المبادرة الفردية ودون تملك الدولة لهذه الأراضي.

ومن خلال هذا الأمر دب الصراع بين الملاك و الفلاحين وارتفعت نسبة البطالة وقل المعروض من السلع الغذائية الأساسية ومن

(١) د. محمد أبو المنصور : " الغذاء والديون في الدول النامية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٠٥.

ثم فتحت الدول النامية أبواب الاستيراد للسلع الأساسية التي كانت في يوم ما هي التي تصدرها.

وتوضح الإحصائيات أن صادرات العالم الخارجي من الحبوب بلغ نحو ٦٨١.٢ مليون طن عام ١٩٨٥ بلغ نصيب الدول المتقدمة منه نحو ٨٦.٢% ونصيب الولايات المتحدة وحدها بلغ ٤٤.٤% بينما بلغ العجز في إفريقيا ٧٣.٥ مليون طن، ودول الشرق الأوسط بلغ العجز نحو ٨٢.٣ مليون طن^١.

ووفقاً للبيانات الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) فإن الناتج العالمي من الحبوب وصل إلى ٢٣٤٨.٧ مليون طن عام ٢٠١٢ ثم انخفضت إلى ٢٢٩٨.٢ مليون طن عام ٢٠١٣ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٢٥٢٢.٨ مليون طن عام ٢٠١٤ ثم وصلت إلى ٢٥٦٠.٩ مليون طن عام ٢٠١٥. وأوضحت أن البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب تمثلت في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي وروسيا، وأن نصيب هذه الدول من إنتاج الحبوب عالمياً تراوح ما بين ١٨.١%، ١٦.٧%، ١٧.٩%، ١٧.٦% خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥ على التوالي^٢.

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فإن الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن تطور المساحة المنزرعة في مصر خلال الفترة من (١٩٦٧ حتى ٢٠١٤) زادت من ٥٦٢٣ ألف فدان إلى ٨٩١٦ ألف فدان، وأن معدل استصلاح الأراضي الجديدة قد تراجع من ٧.٨% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٠.٤% عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وبالنسبة للإكتفاء الذاتي من الحبوب فتشير الإحصائيات إلى أن الاكتفاء الذاتي من القمح بلغ ٥٢.١%، ومن الذرة ٦٥.١%، ومن الفول ٣٣.٨%، ومن العدس

(١) البنك الدولي : مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٨٨.

(٢) تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) منشور على الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط التالي :

١.٣% عام ٢٠١٤ وأن الباقي يتم استيراده^١. ولذا بلغت واردات مصر من القمح عام ٢٠١٤ نحو ٢١٦٩٥ مليون جنيه، وبلغت قيمة الواردات من الذرة نحو ١٣٧٤٧ مليون جنيه خلال ذات العام، وبلغ العجز في الميزان التجاري خلال هذا العام نحو ٣٢٨١٦٦ مليون جنيه^٢. ولاشك أن هذا العجز أدى إلى ازدياد الطلب على العملة الأجنبية ومن ثم الضغط على سعر الصرف وازدياد الإقبال على الإقتراض لسد هذا العجز وتلبية فاتورة الإستيراد .

٤ - الفساد الإداري والبيروقراطية:

ساهم الفساد - ولازال يسهم - في تفاقم أزمة المديونية سواء الداخلية أم الخارجية للدول النامية. والفساد الإداري يعني بعبارة موجزة إساءة استعمال السلطة لتحقيق نفع خاص. وتتعدد صور الفساد الإداري ما بين ابتزاز المواطنين وتلقي الرشاوى و التلاعب في إجراءات المناقصات والمزايدات وتعيين الأقارب واستخدام الوساطة والمحسوبية للحصول على مكاسب ومنافع كشراء وبيع أراضي وممتلكات الدولة بأبخس الأثمان..... وهكذا.....

والبيروقراطية الإدارية لاتقل خطراً عن الفساد الإداري بل هي وجه العملة الآخر لهذا الفساد لأن تعقد الإجراءات يؤدي إلى التحايل وظهور الفساد فضلاً عن أن البيروقراطية تسهم وبشكل فعال في عدم التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية بل وإهدار المال العام.

وبالنزول لواقع الدول النامية وبالتطبيق على موضوع الدراسة يتضح أن الفساد والبيروقراطية ساهما في تفاقم أزمة المديونية الخارجية بدءاً بإبرام القرض مروراً بتخصيص مبلغ القرض واستخداماته وانتهاءً بالسداد والذي عادة لا يتم في الموعد المحدد لندخل في دائرة أخرى من إعادة الجدولة ودفوع غرامات التأخير

(١) مصر في أرقام، الجهاز المركزي للمحاسبات، مارس ٢٠١٦.

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر

٢٠١٥.

.....وهكذا في سلسلة متصلة يقودها حفنة من المنتفعين في الداخل والخارج والذين من مصلحتهم استمرار هذا الوضع على حاله.

ويترتب على وجود الفساد العديد من الآثار نذكر منها^١:

١. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

٢. للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا. فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

٣. يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستثمار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على زيادة ثروتهم بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

وتذهب إحدى الدراسات الاقتصادية إلى تأكيد العلاقة الوثيقة بين الفساد والديون الخارجية حيث خلصت إلى أن الحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلاً للاستدانة من الخارج عن الحكومات غير الفاسدة لأنها تقترض على أمل الحصول على تخفيضات أكبر في المستقبل وترحيل

(١) ياسر خالد بركات الوائلي : " الفساد الإداري : مفهومه - أسبابه - مظاهره مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد"، جريدة النبا العراقية، العدد ٨٠، ذي الحجة ١٤٢٦، يناير ٢٠٠٦.

هذه المشكلة للأجيال القادمة مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في الدول النامية إذ تساعد معدلات الفساد المرتفعة في تحديد كيفية إهدار الأموال المقترضة وذلك بتحويل مسارها من المشروعات التي يمكن أن تفيد المواطنين كالصحة والتعليم إلى مشروعات أخرى لاطائل منها كمشروعات البنى التحتية في مناطق غير ذات جدوى اقتصادية أو باستخدام تلك الأموال في شراء صفقات السلاح حيث أن هذه المشروعات تعد مجالاً خصباً لتربح الفاسدين وتعد مجالاً أفضل للفساد^١.

وفي إحدى الدراسات التطبيقية التي تمت على الإقتصاد الباكستاني خلال الفترة (٢٠٠١ : ٢٠١١) خلصت هذه الدراسة إلى أن التأثير السلبي للديون الخارجية على معدل النمو الإقتصادي يفوق التأثير السلبي للديون الداخلية . حيث أن زيادة معدل الدين الخارجي بنسبة ١% يقلل معدل النمو الإقتصادي بنحو ٠.٢٣%، بينما زيادة معدل الدين الداخلي بنسبة ١% يقلل معدل النمو الإقتصادي بنحو ٠.٢١% . وأكدت الدراسة على أن الفساد من أهم الأسباب التي فاقمت أزمة الديون الخارجية لباكستان وساهم بشكل فعال في إهدار الموارد من النقد الأجنبي، ونتيجة لذلك تم تخصيص ٧٠% من الإيرادات الحكومية لخدمة الديون سواء الداخلية أم الخارجية^٢.

وبقي أن نشير في النهاية إلى أن تداخل الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة يعد من أهم الأسباب لانتشار الفساد بحيث لا يمكن إسناد مهمة التقصير لفرد بعينه أو جهة بعينها وبالتالي يفلت الفاسد من

(١) انظر :

Joao Tovar Jalles : “The Impact of Democracy and Corruption on the Debt-Growth relationship in Developing Countries “ , Journal of Economic Development , Volume 36, Number 4, December 2011 , P.42.

(١) انظر :

Rabia Atique and Kamran Malik : “Impact of Domestic and External Debt on the Economic Growth of Pakistan “, World Applied Sciences Journal , VOL 20 , No.1 , 2012 , P.P 120- 125.

المسئولية. وفي مجال بحثنا عن الديون الخارجية نجد أن الدول النامية توجد بها العديد من الوزارات والهيئات والجهات التي يسند إليها ملف الديون الخارجية بحيث يصبح الحصول على معلومات دقيقة عنها من الصعوبة بمكان نظراً لتعدد البيانات والإحصاءات الصادرة من الأجهزة المختلفة سواء داخلياً أم خارجياً.

وخلاصة القول في نهاية هذا المبحث أن هناك العديد من العوامل والأسباب الخارجية والداخلية التي تضافرت وأدت إلى ازدياد اعتماد الدول النامية على اللجوء للاقتراض خاصة في ظل قصور موارد التمويل الأخرى . الأمر الذي يدعونا للتساؤل ما السبيل للخلاص من هذه الديون المتراكمة خاصة في ظل ثبوت فشل معظم اتفاقات إعادة جدولة الديون؟! وبعبارة أخرى ما هي الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الدول النامية لتقليل الالتجاء إلى الإقتراض في المستقبل وسداد الديون المتبقية من الماضي؟! وللإجابة على هذا التساؤل آثرت أن أفرد له مبحثاً مستقلاً.

المبحث الثالث

الأدوات المستحدثة لتسوية الديون الخارجية

عانت الدول النامية ولازالت تعاني من مشكلة تفاقم المديونية الخارجية لها . ولم تعد الطرق التقليدية لتسوية تلك الديون تجدي شيئاً - وخاصة عملية إعادة جدولة الديون - لأن هذه الدول - وعلى رأسها الدول العربية المدينة - وجدت نفسها تدور فى حلقة مفرغة ما بين أعباء الديون الخارجية والعجز فى ميزان المدفوعات وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية نتيجة نقص ما تمتلكه من العملات الأجنبية الذى سببه العجز فى ميزان المدفوعات فتلجأ للاستدانة مرة أخرى للوفاء بالتزامات السابقة وهكذا فى حلقة مفرغة وسلسلة متصلة من الأزمات المتتالية .

ولذا نادى بعض الأصوات الغربية مدعومة من دولها والمؤسسات الدولية بضرورة البحث عن وسائل جديدة تكون جذرية

وفعالة في القضاء على تلك المديونية وبما يضمن حقوق الدائنين . ولذا بدأ التفكير في قيام الدول النامية بشراء ديونها المعروضة وفقاً لسعر خصم معين حتى تنتهي من السداد، أو أن تحول أصل الدين إلى أوراق مالية سواء في صورة أسهم أو سندات تمثل مشاركة في أصول الدولة، أو أن يتم مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية، أو أن تقوم الدولة الدائنة بمشاركة الدولة المدينة في ملكية وإدارة أصولها الإنتاجية.

ونظراً للتحول الخطير الذي طرأ على الفكر الغربي وتبنيه هذه الوسائل الحديثة للتسوية أثرت أن أفرد لكل منها نقطة مستقلة للحديث عنها بما يناسبها من البيان .

أولاً : مبادلة الدين بأصول الملكية :

ووفقاً لهذه الطريقة تقوم الدول المدينة بتحويل دينها الخارجي إلى مجموعة من الأسهم و السندات لصالح الدول والمؤسسات الدائنة . وتشكل هذه الأسهم جزءاً من ملكية أصل من أصول الدولة الانتاجية المملوكة لها "القطاع العام " ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد أيضاً إلى حق تلك الدول التي تملك جزءاً من الأصول أن تدير تلك المشروعات وفقاً للأسس التي تتم في الأسواق "العرض والطلب"، وسيسهم هذا الأمر في تطوير تلك المشروعات وزيادة ربحيتها ويقلل من حاجة الدول المدينة إلى الاستدانة من الخارج^(١) وطبقت بعض الدول النامية المدينة هذا النظام مثل تركيا وشيلي والمكسيك والبرازيل^(٢) . وقد يتخذ التطبيق العملي لهذه الطريقة صوراً أخرى مثل :

(١) جون كلارك - آيلون كالتر : " مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الدين "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٩، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٣، صندوق النقد الدولي، ص ١٥

(٢) د. مجدي محمود شهاب : " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٩٢.

١ - مبادلة الدين بالأسهم للقطاع الخاص :

ووفقا لهذه الصورة يقوم الدائن بخصم جزء معين من دينه ومبادلته بالعملة الوطنية وفقا لسعر الصرف المعلن ثم يقوم بعد ذلك باستخدام تلك العملة الوطنية فى شراء أسهم فى شركات موجودة بالفعل أو مشروع يتم إنشاؤه.

وهذه الطريقة تحقق فائدة لكلا الطرفين حيث يستثمر الدائن أمواله فى مشروع يدر له دخلا بعد أن كان مجرد دين قد يفقد الأمل فى تحصيله، وبالنسبة للمدين فإنه سيستفيد بتخفيض قيمة الديون الخارجية دون أن يدفع أية مبالغ للخارج بل إن المشروع الذى نشأ أو سيتم إنشاؤه عادة ما يكون مشروعا إنتاجيا يدر دخلا ويسهم فى حل فى بعض الدول العديد من المشكلات الاقتصادية كالبطالة ونقص المعروض من السلع والخدمات. وتضم هذه العملية عادة ثلاثة أطراف هم (١) :

أ- الدولة المدينة : التى يكون لديها الاستعداد لتحويل دينها لأسهم مقابل الإسهام فى مشروعات إنتاجية تسهم فى حل مشكلاتها الاقتصادية .

ب- البنوك التجارية : التى تقوم ببيع الديون أو تبادلها بأسهم مما يدعم مركزها المالى .

ج- المستثمرون : وهم عادة من الشركات الدولية التى تقوم بشراء تلك الأسهم نظير تعهد الدولة المدينة بتحويلها إلى قيمتها بالعملة الوطنية مقابل الإسهام فى شركة إنتاجية وهو ما يعد فرصة جيدة للمستثمر .

(١) M . Blackwell and s.nocera: " effect of dept equity – swap " , finance and development , vol 25, no.2 , June , 1988 , p.p 13:16.

وتتم هذه الطريقة عادة عن طريق اتباع الدولة المدينة لعدة خطوات منها^(١):

١- أن تقوم الدولة المدينة بتصفية وبيع شركات ومشروعات القطاع العام المملوك لها (سواء مشروع أو أكثر) إلى القطاع الخاص.

٢- ألا يقل نصيب القطاع الخاص في شركات ومشروعات القطاع العام المباعة عن ٤٠% من رأسمال هذه الشركات أو المشروعات.

٣- أن تدعم البنوك هذه العملية عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات المالية اللازمة لإتمام صفقات الخصخصة.

وتعد شيلي والمكسيك من الدول التي اتبعت هذا الأسلوب عند تسوية بعض ديونها الخارجية. ومن الأمثلة العملية على تلك الصورة قيام شركة نيسان بشراء جزء من ديون المكسيك الخارجية على النحو التالي^(٢).

قامت الشركة بشراء نحو ٦٠ مليون دولار من الدين الحكومي في السوق المالية بسعر ٤٠ مليون دولار وذلك بمساعدة (American citi corp).

- تقديم الشركة سندات الدين الى البنك المركزي المكسيكي وحصولها مقابل ذلك على نحو ٥٤ مليون بيزو " العملة الرسمية للمكسيك " بسعر الصرف الرسمي المعلن .

(١) sherson Lehman Hutton : " The Debt – Equity Swap Hand Book : Country programs , Tax and legal issues , New trends and Corporate case studies " , Business International Corporation , 1988 , p. 14.

(٢) انظر :

Daniel Oks : " Portfolio Effects of Debt – Equity Swaps and Debt Exchanges with some Applications to Latin America " , Working Paper , World Bank , June 1990, P.P23:26.

وانظر أيضاً د. مجدي شهاب : المرجع السابق، ص ٨٨.

- استخدمت الشركة هذه الأموال لزيادة رأس مالها فى فرع شركتها الموجودة بالمكسيك .
- وتُعتبر تجربة شيلي سنة ١٩٨٥ من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين نظراً إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية. فخلال ثلاث سنوات ونصف تم تحويل ٤,٢ مليار دولار، أي ما يمثل ٢٩% من الديون متوسطة وطويلة الأجل المستحقة. بعد ذلك توسعت العملية في أنحاء شتى من العالم حيث أنه "من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦ تم تحويل ٣٨,٦ مليار دولار كديون إلى استثمارات، وقد ترتب عن التوافق المنسجم بين عمليات التحويل هذه وبرامج الخصخصة تكثيف صفقات التحويل خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠، لكن ومع بداية ١٩٩٤، بدأت تتلاشى العملية بشكل كبير^١.

ووفقاً للإحصائيات المتاحة فإن إجمالي الاستثمارات التي وردت إلى شيلي خلال الفترة (١٩٨٣ : ١٩٨٦) بلغت نحو ٤٠٠ مليون دولار منها ٦٥ مليون دولار استثمارات اضافية . وفي المكسيك بلغت هذه الاستثمارات نحو مليار و ١٣٣ مليون دولار منها ١٤١ مليون دولار استثمارات إضافية^٢.

وعلى الرغم من المزايا التي ترتبها هذه الصورة إلا أن هناك بعض أوجه الخلل والقصور التي قد تنتج عند تطبيقها سواء من الناحية المالية أو على السياسة النقدية للدولة^(٣) .

(١) بحث بعنوان " سياسة تحويل الدين الخارجي "، متاح على الرابط التالي:

<http://www.elbassair.net/Centre%20de%20t%20C3%A9l%20C3%A9charge%20ment/maktaba/%20...%20telmsan/36.pdf>

^٢ انظر :

Joel Bergsman and Wayne Edisis : “ Debt – Equity Swaps and Foreign Direct Investment in Latin America “ , International Finance Corporation “IFC” ,The World Bank , Washington , 1988 , P.3.

(^٣) “ Debt – Equity Swaps : How to tap an Emerging Market “ , Business International Corporation , 1987 , P.P 7:15.

- فمن الناحية المالية فإن مبادلة الديون الخارجية بالتزامات داخلية قد يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين بالعملية المحلية خاصة إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً وهو ما سينعكس على استمرار العجز في الموازنة العامة .

- وأيضاً تؤثر هذه الصورة على السياسة النقدية المتبعة داخل الدولة لأن هذه الطريقة تستتبع ضرورة تحويل هذه الأسهم إلى عملة محلية بسعر الصرف المُعلن وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم . ولذا ذهبت بعض الدراسات الى القول بأن تمويل ما لا يزيد عن ٥% من الدين الخارجي للمكسيك والفلبين والارجنتين والبرازيل عن طريق البنوك قد يؤدي إلى زيادة في الاصدار النقدي بنسبة تراوح ما بين ٣٣% : ٥٩%^(١).

ويضاف لما سبق أن هذه الطريقة لاتؤدي إلى القضاء على مشكلة المديونية بشكل نهائي إذ أن الدراسات المقارنة تؤكد أن المبالغ التي يشملها التحويل لا تعد إلا نذراً يسيراً من إجمالي مبلغ الدين . فمثلاً في تونس بلغ إجمالي قيمة الديون التي تم تحويلها إلى إستثمارات نحو ١٥٠ مليون يورو من إجمالي الدين المستحق عليها والمقدر بنحو ١٣ مليار يورو بنهاية عام ٢٠١٤.

ويشكك البعض في جدوى هذه الطريقة لأنها ستؤدي إلى إضفاء المشروعية على قروض تم عقدها في ظروف مشكوك فيها أو في ظل حكومات فاسدة مما يفتح الباب لعمليات غسل الأموال ونهب الثروات الوطنية، فضلاً عن أن هذا الأسلوب عادة ما يصبح أداة في يد

(١) م. بلاكويل، س نوسيدا : " أثر تحويل الدين إلى أسهم "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٥، العدد الرابع، يونيو ١٩٨٨، صندوق النقد الدولي، ص ١٥ وما بعدها.

(٢) أ. صباح ملاك : " تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات : الفرص والمخاطر "، جريدة آخر خبر أون لاين متاح على الموقع التالي :

الدائن يفرض من خلالها مجالات التمويل وكيفيته على النحو الذي يتعارض مع سيادة الدولة والاحتياجات التنموية الحقيقية^(١).

وأياً كان الرأي حول هذه الصورة فإن الباحث يرى أن هذه الصورة يمكن جعلها أكثر فعالية إذا ما تم وضع بعض الضوابط مثل:

- قيام البنوك المحلية بشراء هذه الأسهم نظير حوافز استثمارية تقررها الدولة .
- تحديد المجالات الاستثمارية التي يتم المشاركة فيها .
- يفضل لو أن المشاركة تكون في مشروع مزعم انشاؤه وليس مشروعاً قائماً بالفعل .
- إعداد دراسات الجدوى اللازمة عن المشروعات الاستثمارية والفرص والمكاسب التي سيجنيها المستثمر .
- وضع الضوابط الكفيلة للاستفادة القصوى من هذه المشروعات الجديدة لخدمة الاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية .
- حظر استخدام هذا الأسلوب في تملك أصول للدولة ذات طبيعة استراتيجية .

٢- مبادلة الدين بالسندات :

ووفقاً لهذه الصورة يتم تحويل أصول الدين الى أوراق مالية " سندات " يعاد جدولتها نظير ضمانات إضافية ويتم تمويل هذه السندات الجديدة بمساعدة الدائنين وذلك لضمان سداد أصل الدين المقرض أو بعضاً منه^(٢) . ولذا يتم مبادلة الديون حالة الأداء بسندات جديدة

(١) المرجع السابق.

(٢) د. رمزي زكي : الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصوير الموضوعي : الأرصد والمديونية العربية الخارجية "، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٧م، ص ١٦ ومابعدھا.

تحتوى على مبالغ مخفضة من الدين الأصلي وقد يتم أيضا تحميلها بسعر فائدة يقل عن السعر السائد فى الأسواق^١.

ويرى الباحث أن هذه الطريقة لن تؤدى إلى إنهاء الدين فهى فقط تسهم فى تقليل قيمته نظير التعهد بالسداد فى المستقبل مع تقديم ضمانات إضافية وهو الأمر الذى ينعكس فى الغالب الأعم على معيشة الأفراد سلبا نظرا لتعهد الدولة بتطبيق برنامج تقشف أو برنامج إصلاحي مما يروج له صندوق النقد الدولي .

وبعد استعراض الأداة الأولى التي تستخدم لتسوية الديون الخارجية وهي مبادلة الدين بأصول ملكية نود أن نشير إلى أن هذه الأداة تعد أداة جيدة إذا ما أحسن استخدامها وفق المقترحات التي ذكرتها آنفاً بينما تصبح مرفوضة تماماً إذا ما كان المقصود منها تملك الأصول الانتاجية للدولة (القطاع العام) لأن هذا معناه عودة الاستعمار مرة أخرى . ولذا نؤيد الرأي الذي ذهب إلى أن "الاقتراح (بتحويل الدين إلى استثمارات) يتيح للدول الاستعمارية العودة مرة أخرى لمزاولة الهيمنة والسيطرة بعد انتهاء عصر الكولونيالية الفجة. وتلك هي، في اعتقادنا، أهم سمات الإمبريالية الجديدة. ومن نافلة القول أن نذكر بأن هذا الاقتراح، من المؤكد، ليس في صالح البلاد المدينة، لأنه في الواقع ليس إلا عودة للاستعمار في أسلوب عصري، عبر بوابة الديون"^٢.

(٢) انظر مثلاً :

Miquel Dijkman : “ monitoring financial stability in developing and emerging Economies : practical guidance for conducting macro prudential analysis” , Policy Research Working Paper , World Bank , April 23 , 2015 , p.p15- 18.

Christopher L. Gilbert and Alexandra Tabova : “ Realignment of debt service obligations and Ability to pay in concessional lending : Feasibility and Modalities” , Working Paper , World Bank , November 2003 , P.P 3-5.

(١) د.رمزي زكي : المرجع السابق، ص ٢٥.

ثانياً مبادلة الديون ببعض الإصلاحات الاقتصادية :

ويعد هذا الأسلوب من المبتكرات الحديثة لجهات التمويل الدولية وعلى رأسها " البنك الدولي " وأيضاً البنوك التجارية التي تمارس نشاطاً اجتماعياً . فوفقاً لهذه الطريقة يتم ملاحظة التطور الذي تقوم به الدولة في مجالات معينة كالتعليم والصحة والبيئة ثم يتم تحويل هذه الديون إلى أرصدة في جانب المؤسسات الخيرية التي تعمل في هذه المجالات . أو أن يتم تخفيض أعباء الديون الخارجية على الدولة بما يتناسب مع الإصلاحات التي تقوم بها في مجالات التعليم والصحة (١) .

وفي الواقع العملي تتبع هذا الأسلوب العديد من البنوك الدولية مثل قيام بعض البنوك في الدول الصناعية الكبرى بالتبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لصالح منظمة اليونيسيف وذلك لتستخدمها في الإنفاق على بعض المرافق الاجتماعية بالسودان (٢) . وفي ديسمبر ١٩٩٣، قامت اليونيسيف بتحويل دين على السنغال إلى مشاريع تنمية وذلك بتمويل مشاريع المياه، الصرف الصحي، الصحة والتعليم في أنحاء شتى من الوطن. فبمساعدة من بنك ING ، اشترت اليونيسيف ٢٤ مليون دولار، وهو دين مستحق للأرجنتين، بسعر شراء ٦ ملايين دولار (أي ٢٥% من قيمة الدين) . بالمقابل، قامت السنغال بدفع المبلغ المقدر بـ ١١ مليون دولار بالعملة المحلية (الفرنك) خلال ثلاث سنوات لدعم مشاريع اليونيسيف بالسنغال.

وتكتسب هذه العملية أهمية كبرى على المستوى المحلي، حيث أنها تساهم في تحقيق تنمية العنصر البشري داخل الدولة وذلك لأن الطرف القائم على العملية هي مؤسسات غير ربحية تهدف بالأساس إلى توفير التعليم والصحة للفئات المحرومة. لكن الملاحظ عملاً أن الدول المتقدمة لا تبدي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة،

(١) د. مجدى محمود شهاب : المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢) المرجع السابق.

والدليل على ذلك أن مجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية بين سنة 1991 ومنتصف سنة ٢٠٠٠ لم يتعد ٧٣٩ مليون دولار^(١).

ثالثاً شرط الرجوع المحدد:

وفي هذه الطريقة تلجأ الدولة إلى أحد البنوك أو المستثمرين للحصول منه على تمويل لمشروع معين مع التعهد بالسداد بعد دخول المشروع مرحلة التنفيذ. ووفقاً لهذه الطريقة فإن سداد الدين وضمان حقوق الدائنين " البنوك - المستثمرون " يكون من خلال عوائد المشروع وأرباحه فقط دون أن يكون له الحق في تملك الأصول أو إدارتها.

وقد حدث تطور كبير في هذه الطريقة إذ أصبحت الحكومات تقدم ضمانات إضافية للحصول على القرض كأن تضمن تحقيق المشروع لأرباح معينة لضمان السداد وتقادي مخاطر تقلبات الأسواق.

وقد تم استخدام هذه الطريقة في تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية كالطرق والكباري - شبكات الري والصرف - حفر الأنفاق - مد خطوط السكك الحديدية.... وهكذا.... وذلك كله في إطار اتباع الدولة لبرامج الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

واتبعت العديد من الدول هذا الأسلوب مثل ماليزيا وفنزويلا والمكسيك والفلبين. وتعد عقود BOT - BOOT- PPP^(٢) من أهم

(١) مقال بعنوان: "سياسة تحويل الدين الخارجي"، المرجع السابق، ص ٤-٥.

(٢) هناك عدة فروق بين هذه العقود الثلاثة نوضحها على النحو الآتي:

- عقد BOT اختصار لعبارة Build- Operate - Transfer وهو عقد يبرم بين الجهة الإدارية والمستثمر وبمقتضاه يقوم المستثمر بإنشاء المشروع وإدارته لمدة معينة ثم إعادته للحكومة ولا يكون للمستثمر أي حق في التملك.
- أما عقد BOOT اختصار لعبارة Build-Own- Operate - Transfer وهو عقد يبرم بين الجهة الإدارية والمستثمر وبمقتضاه يقوم المستثمر بإنشاء المشروع

الأدوات التي تستخدمها الدولة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات.

ولكن هذه الطريقة تواجهها العديد من الصعوبات من أهمها أنها تتطلب وجود جهاز إداري كفء قادر على متابعة التطورات وصياغة العقود لهذه المشروعات بما يضمن حقوق الدولة وأيضاً كيفية وضع الحلول البديلة للسداد حال تعرض هذه المشروعات للخطر^(١).

رابعاً تحويل الديون الخارجية إلى دين داخلي :

ووفقاً لهذا الأسلوب تقوم الدولة ممثلة في وزارة المالية أو الخزانة بإصدار سندات بالعملة الأجنبية " غالباً ما تكون بالدولار " قابلة للتحويل للعملة الوطنية وتعرضها في سوق الأوراق المالية المحلية أو الدولية للبيع وتستخدم حصيلة هذا البيع في سداد ديونها الخارجية ثم تتولى بعد ذلك سداد الدين الناتج عن هذه السندات بالعملة الوطنية .

وهذه الطريقة من أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من سداد ديونها الخارجية معتمدة على حصيلة بيع هذه السندات ثم تتولى تسديد هذه السندات بالعملة الوطنية على اعتبار أنها أصبحت ديناً داخلياً .

وتملكه وإدارته لمدة معينة ثم نقل ملكيته للحكومة في نهاية المدة بعد أن يكون قد استوفى نفقات التشغيل والمصروفات والأرباح المتفق عليها.

- وأخيراً عقد PPP اختصار لعبارة Public - Private Partnership وهو أحد الأشكال المستحدثة للتعاقد بين جهة الإدارة والقطاع الخاص وبمقتضاه يستطيع القطاع العام توفير السلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق القطاع الخاص ولذا يقوم القطاع الخاص بتخطيط وتصميم وتمويل وبناء وتشغيل تلك المشروعات وتتولى الحكومة التنسيق ورسم السياسات العامة. ومن أمثلتها عقود الخدمة وعقود الإدارة وعقود الإنجاز وعقود الإيجار . للمزيد من المعلومات راجع : " الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص"، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ابريل ٢٠١٠.

(١) د. بلقاسم الحاج : " طرق إدارة الديون الخارجية "، المعهد العربي للتخطيط، برنامج إدارة الديون الخارجية، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٩ : ١٠ .

ولكن مكن الخطورة في هذه الطريقة أن هذا الأمر يتطلب ثقة في الحكومة وسياساتها الاقتصادية، كما أن العائد على هذه السندات لابد أن يكون عائداً مجزياً حتى يغري الأفراد على الاكتتاب فيها، فضلاً على أن هذا الأسلوب يتطلب وعياً وطنياً لدى الأفراد وخاصة الأثرياء منهم سواء المقيمين بالداخل أو الخارج بأهمية سداد ديون الدولة الخارجية وهو الأمر الذي يتطلب أيضاً جهداً مكثفاً من قبل الدولة لإشعار مواطنيها بالخارج بأنها تقف خلفهم وتدعمهم .

ولا ننسى في هذا الصدد أن نشير إلى أن هذا الأسلوب أيضاً من شأنه أن يفاقم حجم المديونية الداخلية للاقتصاد القومي وهو الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية واضحة لكيفية سداد الدين الداخلي وجعله في حدود الأمان .

التجربة المصرية في استخدام الأدوات المستحدثة لتسوية الديون:

اتجهت مصر منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى تبني أسلوب مبادلة الديون الخارجية من خلال تحويلها إلى هيئات أو مؤسسات تعمل في مجال التنمية بمفهومها الشامل وذلك لتحقيق عدة أهداف منها^(١):

- ١- التخفيف من أعباء المديونية الخارجية من خلال تمويل مشروعات تنموية واستثمارية.
- ٢- تشجيع عملية الإستثمار في مصر وجذب المزيد من الإستثمارات.
- ٣- تقديم الدعم للموازنة العامة للدولة والتي تعاني من عجز مستمر ومزمن خلال الفترة الحالية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد منذ عام ٢٠١١.

(١) "مبادلة الديون"، وزارة التعاون الدولي، جمهورية مصر العربية. منشور على موقع الوزارة على الرابط التالي:

<http://moic.gov.eg/Front/Cooperation/DebtSwap.aspx>

٤- إعفاء الدولة من عبء تدبير النقد الأجنبي اللازم لسداد هذه الديون خاصة في ظل تدهور الاحتياطي النقدي للدولة نتيجة الأزمات التي تمر بها.

وتعد اتفاقية نادي باريس الموقعة مع مصر في مايو ١٩٩١- والمتعلقة بجدولة المديونية الخارجية لمصر والمستحقة للدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس- هي الإطار المنظم لعملية مبادلة الديون.

ونستعرض من خلال السطور التالية نماذج وأشكال مبادلة الديون الخارجية التي أبرمتها الحكومة المصرية مع عدة دول وذلك على النحو التالي^(١):

أولاً الإتفاقية المصرية الألمانية :

أبرمت مصر إتفاقية مع ألمانيا بتاريخ ١٥/١١/٢٠٠١ لمبادلة جزء من أعباء الديون المستحقة على مصر لألمانيا خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٢ حتى ١/١/٢٠١٦ وهذا المبلغ قدر بنحو ٢٠٤.٥ مليون يورو ويتم تحويلها إلى العملة المحلية وتستخدم على النحو الآتي :

١- تخصص نسبة ٥٠% من هذا المبلغ لتمويل مشروعات تخدم مجالات الحد من الفقر و حماية البيئة والتعليم الأساسي.

٢- تخصص نسبة ٥٠% المتبقية لوزارة المالية لدعم الموازنة العامة للدولة.

يتم تنفيذ هذا الاتفاق على مراحل : حيث تم توقيع الاتفاق التنفيذي لعدد ثماني مراحل حتى تاريخ المتابعة في ٣٠/٦/٢٠١١، بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٤.٤٦٩ مليون يورو وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٩/٥/٢٠٠٢ بمبلغ قيمته نحو ٣٨.٣ مليون يورو، وقد تخصص نسبة ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت

(١) المرجع السابق.

نحو ١٩.٢ مليون يورو بقيمة تعادل نحو ١١٤.١٠١ مليون جنيه لتمويل برنامج الأشغال العامة الذي تم تنفيذه والانتهاء منه في أوائل عام ٢٠٠٩ من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهناك رصيد متبقي ناتج عن إيداع الأموال غير المستخدمة كودائع وتحقيق عائد عليها بلغ نحو ٦.٥ مليون جنيه في ٢٠/٦/٢٠١٠، انخفض إلى نحو ٣.١٩١ مليون جنيه في ٢٠/٦/٢٠١١، حيث تم تنفيذ الأعمال الآتية :

- رصف طرق ريفية (تم انجاز ١٧٧ كم).
- أعمال مياه شرب بالقرى الأكثر فقراً (تم مد شبكات بطول ٢٢١ كم، وعمل عدد ١٣ خزان مياه، وحفر بئرين).
- أعمال صرف صحي (تم مد شبكات بطول ٢١ كم، وإنشاء محطة رفع ومعالجة).
- تغطية مجاري مائية (تم تغطية ١٧ كم مجاري مائية).
- وجاري إعداد مشروعات إضافية لاستخدام هذا الرصيد.

المرحلة الثانية:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٣ بمبلغ قيمته نحو ٣٠ مليون يورو، حيث تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ١٥ مليون يورو بقيمة تعادل نحو ١٢٠.١٧٥ مليون جنيه لتمويل بناء المدارس الابتدائية التي تم تنفيذها من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية وقد تم الانتهاء من بناء عدد ٨٢ مدرسة وتم تسليمها بالكامل في ٣١/١٢/٢٠٠٨.

المرحلة الثالثة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٥ بمبلغ قيمته ٣٠ مليون يورو، تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ١٥ مليون يورو بقيمة تعادل نحو ١٠٨.١٦٩ مليون جنيه لتمويل برنامج

الأشغال العامة الذي يتم تنفيذه من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، على أن ينتهي التنفيذ في ٢٠١١/١٢/٣٠، وقد بلغ الرصيد المتبقي بالفوائد نتيجة إيداعه كودائع وتحقيق عائد عليه نحو ٤٥.٦٤٥ مليون جنيه في ٢٠١٠/٦/٣٠، انخفض إلى نحو ٤٤.٢١١ مليون جنيه في ٢٠١١/٦/٣٠، حيث تم تنفيذ الأعمال الآتية:

- رصف طرق ريفية (تم إنجاز ٥٠ كم).
- أعمال مياه شرب بالقرى الأكثر فقرا (تم مد شبكات بطول ٢١٢ كم، وعمل عدد ٨ خزان مياه، وحفر عدد ١٠ البئر).
- أعمال صرف صحي (تم مد شبكات بطول ١٣٥ كم، وإنشاء عدد ١٠ محطات رفع ومعالجة).
- تغطية مجارى مالية (تم تغطية ٦ كم مجارى مالية).
- وجاري إعداد مشروعات إضافية لاستخدام هذا الرصيد.

المرحلة الرابعة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ بمبلغ قيمته ٢٠ مليون يورو، تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ١٠ مليون يورو (موزعة بواقع ٦ مليون يورو لترميم وصيانة المدارس، ومبلغ ٤ مليون يورو لوزارة التربية والتعليم) بقيمة تعادل نحو ٧٩.٥٩٧ مليون جنيه تم تخصيصها لبرنامج بناء وصيانة المدارس بمحافظة قنا، والفيوم، والمنيا، وأسيوط وقد أسفرت المتابعة عن الآتى:

- تم طرح جميع الأعمال على المقاولين لصيانة عدد ٩٥ مدرسة وجارى التنفيذ.
- بلغ ما تم صرفه نحو ١٠.٩٦٣ مليون جنيه نسبة ١٣.٨% من المخصص وذلك حتى مارس ٢٠١٢

- تم استخدام مبلغ ١٠.٩٦٢ مليون جنيه مصري حتى - ٢٠١٢/٣/١١ - من المبلغ المخصص لهذه المرحلة وقدره ٧٩.٥٩٦ مليون جنيه مصري لتمويل برنامج بناء وصيانة المدارس.
- تم طرح جميع الأعمال علي المقاولين لصيانة عدد ٩٥ مدرسة وجاري التنفيذ.

المرحلة الخامسة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥ بقيمة بلغت نحو ١٩.٥١٨ مليون يورو، تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ٩.٧٥٩ مليون يورو بقيمة تعادل نحو ٨١.٢٨٥ مليون جنيه تم تخصيصها لتمويل مشروع البنية الأساسية للصرف الصحي بمحافظة قنا.

- تم البت في عدد ٧ مناقصات لتوريد معدات وسيارات للصرف الصحي في صعيد مصر للشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي عبارة عن سيارات شفط، ولوادر حفار، وسيارات لوري قلاب ذات حمولات مختلفة.
- جارى طرح عدد ٦ مناقصات لتوريد دوائر تليفزيونية مغلقة، وسيارات كسح خدمة شاقة ذات ساعات مختلفة، وسيارات لوري ذات حمولات مختلفة.
- بلغ ما تم صرفه نحو ١٨.٩٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣.٣% من المخصص وذلك حتى ٢٠١١/٦/٣٠.

المرحلة السادسة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ بمبلغ ٢٠ مليون يورو، حيث تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت ١٠ مليون يورو بقيمة

تعاادل نحو ٧٨.٢٢٩ مليون جنيه لبرنامج بناء وصيانة المدارس الابتدائية، حيث تم تخصيص مبلغ ٨ مليون يورو منها لإنشاء وصيانة عدد ٣٧ مدرسة بمحافظات الفيوم، والمنيا، وأسيوط (يقوم بتنفيذها الهيئة العامة للأبنية التعليمية)، ومبلغ ٢ مليون يورو لوزارة التربية والتعليم.

وقد أسفرت المتابعة عن الآتي:-

- تم طرح ٧٥% من الأعمال على المقاولين لإنشاء عدد ١٥ مدرسة، وصيانة عدد ١٦ مدرسة، وجرى التنفيذ
- جرى استكمال مستندات نسبة ٢٥% المتبقية من الأعمال لترحها في مناقصات عامة
- بلغ المنصرف نحو ١.٢١٥ مليون جنيه بنسبة ١.٦% فقط من المخصص وذلك حتى ٢٠١١/٦/٣٠
- بلغ المنصرف نحو ٢.٩٨٥ مليون جنيه حتى ٢٠١٢/٣/١١.

المرحلة السابعة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٢ بقيمة بلغت نحو ٤٠ مليون يورو، تم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ٢٠ مليون يورو بقيمة تعادل نحو ١٣٩.٤٥٨ مليون جنيه لتمويل مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق ذات الدخل المنخفض وقد أسفرت المتابعة عن الآتي :

- تم إعداد قائمة بالمشروعات الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي، وتم تقديمها إلى بنك التعمير الألماني
- تم تنفيذ أعمال بمبلغ ٢.٧٩١ مليون جنيه بنسبة ٢% من المخصص وذلك حتى ٢٠١١/٦/٣٠

المرحلة الثامنة:

تم توقيع اتفاقها التنفيذي بتاريخ ٢٠١١/٦/١٣ بمبلغ قيمته ٦.٦٥١ مليون يورو على أن يتم تخصيص ٥٠% من المقابل المحلى لهذا المبلغ لدعم الموازنة العامة للدولة، ونسبة ٥٠% الأخرى التي بلغت نحو ٣.٣٢٦ مليون يورو لتمويل مشروع مكافحة الملا ريا فى إثيوبيا، وقد تم توقيع الاتفاق التنفيذي المذكور بين كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي المصري، وبنك التعمير الالمانى، والصندوق العالمي لمكافحة السل والايذز والملا ريا، كما تم توقيع الاتفاق التكميلي بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي حتى يتم إتاحة مبلغ المشروع بدءا من أول يوليو ٢٠١١

وقد ابدى الجانب المصري رغبته فى اتخاذ إجراءات طرح المناقصة بما يكفل فوز شركة مصرية بتنفيذ جانب من المشروع فى حدود المبلغ الذي ساهمت به مصر كحد ادنى ومن العرض السابق يتضح أنه جاري الاستفاداة من المبالغ المتبقية فى إطار برنامج مبادلة الديون مع ألمانيا.

- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ أبدأت الحكومة الألمانية استعدادها لمبادلة مبلغ ٤٠ مليون يورو من الديون الناتجة عن قروض ممنوحة فى إطار التعاون التنموي الثنائي العام يتم استخدامه فى مجالات التدريب المهني والتعليم العالي وسيتم توقيع الاتفاق الخاص بهذا المبلغ خلال عام ٢٠١٣

- أعلنت الحكومة الألمانية استعدادها لمبادلة جزء من الديون المستحقة على مصر لألمانيا بمبلغ ٢٤٠ مليون، وقد قدمت الحكومة الألمانية مبلغ ٨٠ مليون يورو كمرحلة أولى على أن يتم استخدامها فى تمويل برامج فى مجالى التعليم وخلق فرص عمل ن وقد أعفت الحكومة الألمانية الحكومة المصرية من سداد مبلغ ٢٢.٤٠٨.٧٣٩.٤٠ مليون يورو - من مبلغ الـ ٨٠ مليون يورو المخصص لعام ٢٠١١ وتم تخصيصها لبرنامج تغذية المدارس والذى سيتم تنفيذه من خلال برنامج الغذاء العالمي ووزارة التربية

والتعليم - وهى قيمة الفوائد المقرر سدادها يومى ٣٠ و ٢٠١١/١٢/٣١ فى إطار اتفاقات قروض التعاون الثنائي بين البلدين.

ثانياً الاتفاقية المصرية الإيطالية:

تم توقيع عدة اتفاقيات لمبادلة جزء من الإقسط والفوائد المستحقة لإيطاليا على مصر

- الاتفاق الأول لمبادلة الديون: وقع في ٢٠٠١/٢/١٩ وتم بموجبه مبادلة مبلغ ١٤٩.٠٠٩ مليون دولار (ما يقرب من ٨١٩.٩٢٠ مليون جنيه مصري)
- الاتفاق الثاني لمبادلة الديون: وقع في ٢٠٠٧/٦/٣ ويتم بموجبه مبادلة ١٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية. (ما يعادل ٥٥٠ مليون جنيه)
- الاتفاق الثالث لمبادلة الديون : وقع في ٢٠١٢/٥/١٠ ويتم بموجبه مبادلة ١٠٠ مليون دولار
- تدير الاتفاقيات المذكورة لجنة يطلق عليها لجنة إدارة المقابل المحلى للديون الإيطالية برئاسة مشتركة للسيد الوزير والسفير الإيطالي، ووفقا لاتفاقيات المبادلة يتم فتح حساب خاص بالمقابل المحلى لكل قسط في موعد استحقاقه ليستخدم في تمويل المشروعات التي توافق عليها اللجنة وذلك وفقا للأولويات التالية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المشروعات البيئية ومشروعات الصحة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والحد من الفقر ودعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في مصر.

موقف التنفيذ:

- في إطار الشريحة الأولى تم تمويل ٥٤ مشروع في أكثر من ٢٣ محافظة .
- في إطار الاتفاق الثاني للمبادلة والجاري تنفيذه حيث تم الاتفاق على تمويل عدد ٢٦ مشروع في حدود مبلغ ٤٩٤.٤٢٧ مليون جنيه مصري.
- جرى الاتفاق بين البلدين بشأن المشروعات المقترحة تمويلها في إطار الاتفاق الثالث لمبادلة الديون

ثالثاً الاتفاقية المصرية السويسرية:

تم في ١٩٩٥/٥/٢٥ توقيع اتفاقية مع سويسرا بمبادلة الديون مبلغ ١٥٠ مليون فرنك سويسري يمثل جزء من أعباء الديون المستحقة لسويسرا على مصر وذلك بهدف تخفيف عبء المديونية الخارجية، وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشروعات تنموية تنفذها جمعيات أهلية في مجالات مختلفة مثل خلق فرص عمل وزيادة الدخل للطبقات الفقيرة ومشروعات البيئة ومحو الأمية والامومة والطفولة، على أن يستخدم المعادل لقيمة هذا المبلغ بالجنيه المصري على النحو التالي :

- تخصيص نسبة ٤٠% من المبلغ (٦٠ مليون فرنك سويسري) لوزارة المالية لدعم الموازنة العامة للدولة.
- تخصيص نسبة ٦٠% من المبلغ (٩٠ مليون فرنك سويسري تعادل ٢٦٥ مليون جنيه) لتأسيس الصندوق المصري السويسري للتنمية، الذي يتولى تمويل مشروعات تنموية في مجالات تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الدخل، وتحسين الوضع البيئي والاجتماعي، والاهتمام بالصحة العامة خاصة الأمومة والطفولة، وهذه المشروعات يقوم الصندوق باختيارها والإشراف عليها ويتم تنفيذها من خلال جمعيات أهلية حيث تم إيداعها في إحدى البنوك التجارية،

- وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروعات الممولة في نطاق اتفاقية المبادلة واستخدام كافة المبالغ المخصصة لها والبالغ قيمتها نحو ٦٦٨.١٠٥ مليون جنييه، (أصل المبلغ المخصص للصندوق السويسري للتنمية ٢٦٥ مليون جنييه، وصل بالفائدة التراكمية الناتجة عن إيداع هذه القيمة بالبنك التجاري الدولي إلى نحو ٦٦٨.١٠٥ مليون جنييه وذلك حتى إغلاق الصندوق في ٣٠/٤/٢٠١٠)

- قام الصندوق باستخدام الرصيد المتبقي لدعم المشروعات التي تم تنفيذها بنجاح من خلال جمعيات أهلية وذلك بربط وديعة لضمان استمراريتها خاصة التي تخدم مجالات المياه والصرف الصحي والقروض الصغيرة

رابعاً الاتفاقية المصرية الفرنسية :

تم بتاريخ ٣٠/٣/١٩٩٤ توقيع اتفاقية مع فرنسا بمبادلة مبلغ ٥٨ مليون فرنك فرنسي يمثل جزء من أعباء خدمة الديون المستحقة لفرنسا على مصر عن الفترة من ١/٤/١٩٩٤ حتى ١/١/١٩٩٨، حيث تم إعفاء مصر من سداد أقساط بقيمة مبلغ المبادلة، على أن يحصل الصندوق الاجتماعي للتنمية على المقابل المحلي لها في مواعيد استحقاقها ثم يقوم بتمويل مشروعات التنمية في مصر بمعرفته. ورد إلينا كتاب الصندوق الاجتماعي للتنمية بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٢ والذي تضمن المشروعات الجارية السحب منها وهي:-

- مشروع التدريب و التأهيل لتوفير فرص عمل و المخصص له تمويل قدره ٤ مليون
- جنييه مصرى و المحول منه ٣.٨٥١ مليون و المتوقع تحويله مبلغ ٠.١٤٩ مليون
- مشروع إحياء تراث الحرف اليدوية القائمة على الألياف الزراعية و المخصص له تمويل قدره ٠.٢٤٠ مليون جنييه

مصرى و المحول منه ٠.١٦٥ مليون والمتوقع تحويله
٠.١٤٩ مليون

بالنسبة لاتفاق تحويل الديون إلى استثمار الموقع في ١/٥/١٩٩٩ بين
مصر وفرنسا بمبلغ ٣٠٠ مليون فرنك فرنسي (ما يعادل ٤٥ مليون
يورو)

- بتاريخ ١٧/٤/٢٠١٢ ورد إلينا موافقة الحكومة الفرنسية على
مد العمل بالاتفاق المذكور حتى ٣١/١٢/٢٠١٢

- أبدأت الشركة الفرنسية Inoivo رغبتها في الإستثمار بمصر
وشراء مبلغ ١.٢٥٠ مليون يورو من الديون المستحقة على
مصر • وجرى إتخاذ اللازم لعقد اللجنة الخاصة بدراسة طلبات
شراء الدين

وبعد هذا العرض لبعض نماذج الاتفاقيات التي أبرمتها مصر لتحويل
الديون يمكن إيداء الملاحظات الآتية :

١- معظم الديون التي تم تحويلها تستخدم في مشروعات البنية
التحتية والتعليم والصحة والتدريب وسد عجز الموازنة.

٢- لم يتم تخصيص أي مبلغ من هذه المبالغ للقيام بمشروع انتاجي
سواء صناعي أم زراعي بل تم توجيهه للقطاع الخدمي وسد
عجز الموازنة العامة الأمر الذي يقلل من جدوى هذه
التحويلات خاصة على المدى البعيد.

٣- معظم هذه التحويلات كانت على فوائد وأقساط متأخرة دون أن
يمتد التحويل لأصل الدين الأمر الذي يثير التساؤلات حول
كيفية التخلص من ربة هذه الديون !؟.

٤- هناك جزء من المشروعات التي تم الاتفاق عليها كشرط
للتحويل لم يتم تنفيذها إلى الآن ولم تضع الحكومة برنامج
زمني واضح لتنفيذها.

٥- المقابل الذي يدفع بالعملة المحلية للمشروعات المذكورة بالاتفاقيات لم تبين الحكومة كيفية تدبير هذه الأموال هل ستتم من مصادر حقيقية في ظل العجز المزمن للموازنة؟! أم سيتم الأمر عن طريق المزيد من الإصدار النقدي وهو ما يهدد بزيادة الضغوط التضخمية الموجودة بالفعل!؟.

٦- لم تضع الحكومة استراتيجيات واضحة للحد من الاقتراض من الخارج بل على العكس المشاهد أن تلك الحكومة أبرمت العديد من اتفاقيات القروض مع العديد من مؤسسات التمويل خاصة في ظل نقص المعروض من العملة الأجنبية في السوق المحلي والرغبة في الوفاء بفاتورة الاستيراد.

مبحث ختامي

آثار الديون الخارجية على الدول النامية

بعد أن استعرضنا في المباحث السابقة تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها وصولاً إلى التعرف على الوسائل المستحدثة لتسويتها - وهذا هو نطاق البحث - بقي أن نشير في هذا المبحث الختامي إلى الآثار التي تترتب على استمرار ازدياد حجم هذه الديون . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن موضوع الآثار المترتبة على الديون الخارجية من الموضوعات التي تناولتها العديد من الدراسات الاقتصادية بالبحث والدراسة^١ ولكن آثرت التعرض لها لإتمام الفائدة المرجوة وبما لا يخرج عن نطاق البحث وأهدافه.

^١ انظر مثلاً الدراسات الآتية :

- Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff : "Growth in a Time of Debt " , NBER Working Paper No. 15639, January 2010 .
- Benedict Clements, Rina Bhattacharya and Toan Quoc Nguyen : "External Debt, Public Investment, and Growth in Low-Income Countries" , IMF Working Paper , December 2003 .
- Aart Kraay and Vikram Nehru : "When Is External Debt Sustainable?" , The World Bank, October 2003.
- [G.K. Helleiner](#) : "The IMF, the World Bank and Africa's adjustment and external debt problems: An unofficial view" ,

أولاً الآثار الاقتصادية:

إن ازدياد تفاقم أزمة الديون الخارجية من شأنه أن يرتب العديد من الآثار الاقتصادية والتي يغلب عليها الطابع السلبي على الوضع العام لإقتصاديات الدول النامية ونذكر منها :

١- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي :

فالمشاهد عملاً في الدول النامية أنه على الرغم من ازدياد اللجوء للاقتراض الخارجي وتضخم حجم المديونية الخارجية إلا أن المشكلات الاقتصادية لازالت قائمة بل وتتفاقم بمضي الوقت وذلك لسبب بسيط أن معظم هذه القروض تتوجه للاستهلاك وليس لزيادة الانتاج. ففي إحدى الدراسات الاقتصادية التي جرت خلال الفترة ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤ اتضح أن ٧٥% من إجمالي القروض التي ابرمتها الدول النامية تم توجيهها للاستهلاك بينما الاستثمار لم يوجه إليه سوى ٢٥% من هذه التدفقات^١. وفي دراسة حديثة نسبياً جرت خلال الفترة من (١٩٦٧ حتى ١٩٩٨) اتضح أن الدين الخارجي حينما تجاوزت نسبته ١٦٠ : ١٧٠% من حجم الصادرات، وتعدت نسبته للنتاج المحلي ٣٠ : ٤٠% فإن ذلك الأمر أثر سلبياً على معدلات تراكم رأس المال وتباطؤ الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج^٢. ويمكن ارجاع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للعوامل الآتية^٣:

[World Development](#) ,Volume 20, Issue 6, June 1992, P.P 779-792

^١ K.B . Griffin and J.L. Enos : “ Foreign Aid : Objectives and Consequences “, Economic Development and Culture changes, VOL 18, No.3 , April 1970 , P 320.

^٢ بندكت كلمنتس وآخرون : " هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان النامية "، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد ٣٤ ، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥، ص ٤ .

^٣ بالجين فاتح سليمان : " آفاق النمو الإقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية "، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٣، العراق، ص ١٠٦ .

- أ- انخفاض مستوى الضرائب وازدياد حالات التهرب الضريبي وعدم وجود استيراجية واضحة لمكافحة هذه الظاهرة.
- ب- ازدياد الإنفاق الحكومي المظهري والترفي وأيضاً الإستهلاكي مع تراجع النفقات الاستثمارية.
- ت- سهولة الحصول على التمويل الخارجي وبشروط ميسرة مما سهل الاعتماد عليه أكثر من الاعتماد على المدخرات المحلية.

٢- التأثير على الثروة القومية:

ويختلف تأثير القروض الخارجية على الثروة القومية بالترفة بين وقت الحصول على القرض وبين وقت السداد^١. ففي وقت الحصول على القرض يؤدي ذلك إلى زيادة الثروة القومية لأنه عبارة عن نقل جزء من المدخرات الأجنبية إلى الداخل ولكن هذا الأثر سرعان ما يزول ويتلاشى بحلول ميعاد السداد حيث سيؤدي ذلك إلى إنقاص الثروة القومية بمقدار أكبر نظراً لأعباء الفوائد والأقساط خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم القروض توجه إلى الاستهلاك أو القطاعات غير المنتجة ومن ثم حين يحين موعد السداد يتم اقتطاع قيمة القرض من الثروة القومية. وبعبارة مختصرة فإن الحصول على القرض يتمتع به الجيل الذي حصل عليه بينما تبعات السداد تتحملها الأجيال القادمة.

٣- استمرار العجز في ميزان المدفوعات:

إذا ما تأملنا أحوال الدول النامية نجدها تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها نظراً لإرتفاع أعباء الإلتزامات الخارجية عليها والمتمثلة في زيادة حجم الواردات مع ثبات نسبي في التصدير. ولذا فهي تلجأ لمصادر التمويل الخارجي ومنها القروض على أمل سد هذه الفجوة ولكن مع مرور الوقت اتضح أن الفجوة تزداد يوماً بعد يوم نظراً لأن معظم القروض التي يتم عقدها تستخدم لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج خاصة السلع الضرورية و جزء آخر من هذه

^١ انظر: د. صفوت عبدالسلام عوض الله: " علم المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٢١ وما بعدها.

د. عبدالله الصعيدي: " علم المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة للدولة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٢٥.

القروض يستخدم لسداد إلتزامات قروض سابقة (أفساط وفوائد). هذا وقد تعرضت هذه الدراسة لهذا الموضوع خلال المبحث الثاني منها وخاصة الإحصائيات الواردة في الجداول ٧، ٨، ٩، ١٠ فنحيل إليها.

٤- استنزاف الاحتياطي النقدي:

ويعد هذا الأثر من الآثار الواضحة للعنان ويشاهدها القاضي والداني حيث أن الدول النامية عادة ما تلجأ للاحتياطي من النقد الأجنبي للوفاء بالتزاماتها الخارجية خاصة إذا عجزت عن تدبير موارد للنقد الأجنبي وذلك إما لتمويل عمليات الاستيراد أو للوفاء بالتزامات القروض الخارجية من الفوائد والأقساط. وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى أن الحصول على القروض الخارجية يعد مصدر هام لتعزيز الإحتياطي النقدي^١ إلا أنها في ذات الوقت تتجاهل أن هذا الأثر مجرد حدث عارض لا يقارن بالسلبات التي تترتب حين يحين موعد السداد.

٥- تدهور سعر الصرف

الدول النامية تعاني من تقلبات قاسية في سعر صرف عملتها مقابل العملات الدولية الرئيسية وخاصة الدولار وهو الأمر الذي يسهم في زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها. ولا يقتصر ذلك الأمر على ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد أيضاً إلى التأثير على المديونية الخارجية لتلك الدول وذلك لأن انخفاض قيمة عملتها تعني ببساطة زيادة المقابل المدفوع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي مما يفاقم من أزمة المديونية وخاصة إذا تم إضافة الفوائد وأعباء خدمة الدين الخارجي.

والعلاقة بين سعر صرف العملة والدين الخارجي علاقة مزدوجة فهي أولاً تعبر عن الطلب على العملة الأجنبية وبذلك يعد انخفاض قيمة العملة الوطنية بمثابة الثمن الذي يدفع لذلك الأمر وذلك نتيجة لنقص الأصول الأجنبية الموجودة لدى الدولة، وثانياً فإن انتشار موجة انخفاض قيمة العملة الوطنية هذا يؤدي إلى زيادة قيمة خدمة الديون الخارجية كنسبة من صادرات هذه

¹ Carmen Reinhart , Guillermo Calvo and Leonardo Leiderman : “Inflows of capital to developing countries in the 1990s “ , Journal of Economic Perspectives, Vol.10 No. 2, Spring 1996,P.P 123-139.

الدولة وذلك في مقابل بقاء الواردات على حالها وهو ما يفاقم من الأزمة ويجعل الدولة تبحث عن بدائل للاستيراد¹.

ثانياً الآثار السياسية :

فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على استمرار أزمة الديون الخارجية فهناك آثار سياسية لاتقل في خطورتها عن الآثار الاقتصادية بل غالباً ما تفوقها ومن أهم هذه الآثار :

١- تدعيم فكرة التبعية:

تؤدي الديون الخارجية إلى وقوع الدول النامية في براثن إحتلال جديد يؤثر على سيادتها ويتم إملاء شروط عليها من قبل الدائنين سواء أكانوا مؤسسات تمويل دولية (كصندوق النقد الدولي - البنك الدولي) أو دول أو بنوك خاصة. والملاحظ في الدول النامية أنها تقوم بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي (كخفض الدعم، التوسع في الخصخصة، تقليل الأجور، ضغط الإنفاق، توسيع القاعدة الضريبية، ترك مجالات الإنتاج والتوزيع للقطاع الخاص،) ومع ذلك تتفاقم مشكلاتها يوماً بعد يوم مما يشكك في جدوى هذه الإجراءات والنوايا الحقيقية ورائها.

٢- احتمالية قيام اضطرابات داخلية :

وذلك لأن تنفيذ التوصيات سابق الإشارة إليها من شأنها إحداث آثار اجتماعية عادة ما تأتي على حساب الطبقات الكادحة وتتمثل في ارتفاع مستوى الأسعار مع ثبات الدخل الأمر الذي يتطلب من الحكومات اتخاذ تدابير وقائية لحماية الطبقات الفقيرة والأولى بالرعاية لأن استمرار الوضع على هذه الحال من شأنه أن يحدث اضطرابات داخلية. ولا أدل على ذلك مما حدث في اليونان أعقاب أزمة الديون التي عصفت بها والتي على إثرها اتخذت تدابير تقشفية أتت على حساب الطبقات الكادحة مما أدى إلى إندلاع المظاهرات واستقالة الحكومة.

¹ Jan Babecky , Ales Bulir and Katerina Smidcova : “ Sustainable Real Exchange Rate In The New EU Member State: What did the great recession change ?” , IMF Working Paper , August 2010, P4.

٣- تعرض الدول النامية لفرض العقوبات حال التخلف عن السداد أو التعثر فيه:

وهذه الحالة تجسد إحدى الآثار السياسية المترتبة على الديون الخارجية وتتمثل هذه العقوبات إما في منع الاستيراد أو التصدير مع الدولة المتوقفة أو الحجز على أرصدها في البنوك الأجنبية وتجميد الأرصه ولو قد يصل الأمر إلى إعلان الحرب على تلك الدولة. ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك ما يحدث مع السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير التقارير إلى أن بداية سريان العقوبات الأمريكية الأحادية بدأت منذ عام ١٩٨٨ عقب تخلف السودان عن سداد خدمات ديونة قبل أن تتصعد العقوبة في عام ١٩٩٠ بحرماته من المعونات الخارجية وفرض الحظر عليه من تلقي أي مساعدات لإعادة هيكلته ديونه الخارجية العالقة.^١

٤- تكتل الدول المتقدمة في مواجهة الدول النامية:

ويعد هذا الأثر رداً من الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعالت أصواتها للمناداة بإلغاء القروض أو تحويل جزء منها كمساعدات وإعانات . ولذا قامت هذه الدول الكبرى بإنشاء مؤسسات تمويل دولية تعمل على نشر الفكر الرأسمالي وتدعيم وجوده من خلال إعادة هيكله اقتصاديات الدول النامية وتوفير التمويل اللازم لها للقيام بعمليات التكيف الهيكلي طالما التزمت بالشروط المملاة عليها . ولتدعيم هذا الأمر تم إعطاء وزن نسبي للتصويت لكل دولة يتناسب مع حصتها في رأسمال تلك المؤسسات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) واستحوذت الدول الرأسمالية على أعلى نسبة للتصويت.

^١ مقال بعنوان " العقوبات الاقتصادية على السودان إنفراج قريب "، أخبار مصر، تقارير عربية وعالمية، ١٠/١١/٢٠١٤

متاح على الرابط التالي <http://www.egynews.net/72625/>

تناول البحث موضوع تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها . وأوضح أن السمة العامة لتلك الديون هي الزيادة المستمرة، وأن تلك الزيادة لا تعكس التدفقات الحقيقية لهذه المبالغ لأن معظم الديون الجديدة التي تيرمها تلك الدول تستخدم حصيلتها لسداد دين قديم تم التوقف عن دفعه . وهكذا وجدت الدول النامية نفسها تقع في فخ المديونية وتستدين من أجل سداد الديون. وقد تضافرت العديد من العوامل والأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه الأزمة منها عوامل خارجية وأخرى داخلية.

والعوامل الخارجية تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، أزمة الكساد التضخمي، أزمات البترول، الصراعات الإقليمية والنزاعات المسلحة، النظام الاقتصادي السائد.

والعوامل الداخلية تتمثل في استمرار عجز الموازنة العامة، التضخم، أزمة الغذاء والسياسات الزراعية، الفساد الإداري والبيروقراطية.

وهذه العوامل شكلت فيما بينها حلقة متشابكة الأطراف ساهمت - ولازالت تسهم - في تفاقم تلك الأزمة وازدياد اللجوء للإقتراض.

ونتيجة عجز الدول النامية عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد الديون بدأت الدول الدائنة وقيادة مؤسسات التمويل الدولية - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي - بفرض نمط وشروط معينة على الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها والحصول على تمويل جديد . وتمثلت هذه الشروط في ضرورة تخلي هذه الدول عن تثبيت صرف عملتها بل يتم تعويمها وتقليل قيمتها، والتخلي عن فكرة الدعم، وانتهاج سياسة الخصخصة وجعل زمام الأمور للقطاع الخاص . ونتيجة لذلك الأمر رضخت الدول النامية لتلك المطالب ونفذتها فتفاقمت الأوضاع فيها والديون لم تسدد، والحاجة إليها لم تقل بل تزداد يوماً بعد يوم، والاستقرار المزعوم لم يتحقق .

وحدث بعد ذلك تطور خطير على الساحة الدولية من قبل الدائنين وهو ضرورة البحث عن أدوات أخرى لسداد الديون تكون أكثر فعالية وضماناً لحقوق الدائنين. فبدأت الأصوات تتعالى للمناداة بتحويل الديون إلى أسهم في أصول الدولة الإنتاجية وأن الإدارة الرشيدة لهذه الأصول سيكفل حقوق الدائنين . حيث ستتم الإدارة وفقاً لقواعد السوق (العرض والطلب) وهو الأمر الذي يعد في رأينا مدخل جديد للاستعمار في صورته الحديثة. وظهرت عدة أدوات أخرى مثل مبادلة الدين بأسهم للقطاع الخاص عن طريق تحويل الدين إلى استثمارات، أو مبادلة الدين بسندات جديدة، أو مبادلته ببعض عناصر التنمية أو تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي.

وفي نهاية هذا البحث يوصي الباحث بما يأتي:

أولاً: أن تسعى الدول النامية جاهدة إلى إنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية داخلها عن طريق استغلال الموارد الموجودة لديها والقيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة لرفع كفاءة التمويل المحلي مما يساعد على توفير السلع الأساسية للمواطنين وتشجيع التصدير مما يؤمن مصدر هام للنقد الأجنبي وتقليل حجم الاستيراد ومن ثم تقليل اللجوء للاقتراض لسداد فاتورة الإستيراد.

ثانياً: أن يتم إسناد مهمة إبرام وتسوية القروض الخارجية لجهة واحدة فقط داخل الدولة بدلاً من تعدد الجهات لأن هذا الأمر من شأنه معرفة الحجم الحقيقي للمديونية الخارجية فضلاً عن أنه سيساعد في توزيع الحصيلة من النقد الأجنبي واستخدامها على النحو الأمثل.

ثالثاً: وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي عن طريق تحديد شروط اللجوء للاقتراض الخارجي وحالاته ثم تحديد مجالات استخدام الأموال المقترضة. وأن يتم تحديد فترات السماح لتتواءم مع انتاجية المشروعات المزمع إنشاؤها.

رابعاً: أن تسعى الدول النامية إلى زيادة قدرتها على السداد من خلال مراقبة الإستهلاك المحلي والحد من الاستهلاك الترفي الأمر الذي سيسهم في توفير حصيلة من النقد الأجنبي يمكن أن تستخدم في سداد القروض.

خامساً: العمل على سن قوانين جادة وفعالة لمكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين لأن هذا يمكن من وضع الأمور في نصابها الصحيح والحد من عملية إهدار النقد الأجنبي ومن ثم تقليل اللجوء للإقتراض.

سادساً: أن تسعى الدول العربية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها وصناديق تمويل تتولى توفير التمويل اللازم للدول العربية التي تحتاج إلى تلك الأموال وبفترات سماح طويلة وأن يتم تقديم جزء من هذه الأموال في صورة معونة للدول الأشد احتياجاً . كل هذا من شأنه تقليل اللجوء للمؤسسات الدولية والخضوع للشروط المملأة.

سابعاً: أن تحد الدول النامية من اللجوء لعمليات إعادة الجدولة والتي ثبت أنها مجرد مسكنات عادة مايعقبها ألم فظيع يئن منه المواطنون لأنها عادة ماتقترن بشروط ساهمت في تفاقم الأوضاع في الدول النامية بل وازدياد الاحتياج للقروض الخارجية.

ثامناً: أن تعمل الدول النامية على تبني الأساليب والأدوات التي تمكنها من السداد الفعلي للمديونية كأن يتم تحويل تلك الديون إلى إستثمارات للقطاع الخاص بشرط أن يتم ذلك في مشروعات إنتاجية جديدة تحدها الدولة وتعد لها دراسات الجدوى اللازمة وألا يتم المساس بالمرافق الحيوية للدولة، وكذلك تشجيع عمليات تحويل الدين الخارجي إلى داخلي عن طريق تشجيع المواطنين للإكتتاب فيها بشرط أن تعمل الحكومة على بث روح الأمل والطمأنينة في نفوسهم ووضع استراتيجيات واضحة لمعالجة الديون الداخلية التي تنتج عن هذه العملية.

